اختيارات الشيخ القرضاوي الحديثية،
دراسة نقدية عن كتابه المنتقى من الترغيب والترهيب للحافظ المنذري

The Views Selected by Sheikh Al-Qaradawi in Prophetic Hadith Science: A Critical Study of His Book 'Al-Muntaqaa Min At-Targheeb Wal-Tarheeb' by Al-Hafiz Al-Mundhiri

https://aif-doi.org/AJHSS/119401

د/ عادل حسن أمين الحرازي

ملخص البحث

هذا البحث الموسوم بـــــ اختيارات الشيخ القرضاوي الحديثية، دراسة نقدية عن كتابه المنتقى من الترغيب والترهيب للحافظ المنذري، المقدم من الدكتور عادل حسن أمين الحرازي، هدف إلى توضيح طريقة الشيخ القرضاوي في اختيار الأحاديث وانتقائها، ومنهجه في العمل بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال، وطريقة نقل الحكم على الحديث، وموقفه من العلماء في الحكم على الحديث، وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي للخطة الحديثية لكتاب المنتقى من الترغيب والترهيب، وتوظيف المنهج التحليلي للمعايير التي اعتمدها في اختيار الأحاديث، والاستعانة بالمنهج النقدي في الجوانب التي تستحق النقد. ومن أبرز نتائج البحث : ظهور الملكة الحديثية عند الشيخ القرضاوي في معرفة الأحاديث الصحيحة والحسنة، واختياراته لأحاديث المنتقى وتعليقاته الحديثية التي تشهد بذلك، وتكامله مع علماء الحديث القدماء والمعاصرين، واعتماده قواعد المحدثين التي صنعوها لتكون معيارا ضابطا في التأصيل وإن اختلف العلماء في كيفية التنزيل الذي هو ميدان فسيح للتمايز والتفرد، فالقواعد الحديثية هي المرجع والمعتمد في ذلك.

الكلمات المفتاحية: الاختيارات الحديثية، المنتقى من الترغيب والترهيب، دراسة نقدية.

Abstract

This research, entitled "The Hadith Selections of Sheikh Al-Qaradawi, is a critical study of his book Al-Muntaqa min Al-Targhib wa Al-Tarheeb" by Al-Hafiz Al-Mundhiri, presented by Dr. Adel Hassan Amin Al-Harazi, aimed to clarify Sheikh Al-Qaradawi's method in choosing and selecting hadiths, his approach to working with weak hadiths on the virtues of deeds, and the method of transmitting them. Judging the hadith, and his position towards the scholars in judging the hadith.

The research adopted the descriptive approach to the hadith plan of the book Al-Muntaqa min Al-Targhib wa Al-Tarhib, employing the analytical approach to the criteria it adopted in selecting hadiths, and using the critical approach in aspects that deserve criticism. Among the most prominent

ISSN : 2410-1818

results obtained from the research are: the emergence of the hadith faculty of Sheikh Al-Qaradawi in knowing the authentic and good hadiths, and his choices of the selected hadiths and his The hadith tradition that comments. attests to this, and its integration with ancient and contemporary hadith scholars, and its adoption of the rules of hadith scholars that they created to be a controlling standard for authentication, even if the scholars differed in the method of revelation, which is a wide field for distinction and uniqueness, it is the reference and reliable one in that.

Keywords: Hadith choices, Al-Muntaqa min Al-Targhib wa Al-Tarhib, critical study.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، الذي أكرمنا بالإسلام ورضيه لنا دينا، والصلاة والسلام على سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم- وعلى آله الطيبين الطاهرين، وعلى صحابته الدعاة الصادقين، ومن اهتدى بهداهم إلى يوم الدين وبعد:

لا يخفى على من له اطلاع على جهود الشيخ القرضاوي العلمية والدعوية، أنه يجد نفسه أمام عالم موسوعي بحسب عصره، اشتغل بالعلم والتعليم وقضايا الأمة دون توقف أو ملل حتى آخر رمق في حياته رحمه الله.

وقد رأيت من مجالستي لفضيلته حب كبار علماء الأمة له وثقتهم فيه، وسمعتُ ثناء كبار علماء الأمة عليه: كالعلامة أبي الحسن الندوي، والعلامة الفقيه المحدث تقي العثماني، والشيخ المحدث شعيب الأرناؤوط، والدكتور نور الدين عتر، والدكتور أكرم ضياء العمري، والدكتور عبد العظيم الديب.. وغيرهم الكثير، **وشهادة هؤلاء العلماء الكبار تعد من باب توثيق الثقات للعالم الثقة المتمكن**.

وقد كان من فضل الله على الشيخ -رحمه الله- القوة العلمية وكثرة المصنفات في شتى المجالات محل فتح له وتأثر به من قبل الخاصة والعامة.

ومن المجالات التي كانت له فيها مشاركة متميزة، مجال خدمة السنة النبوية، في تأصيل وترسيخ المعالم والضوابط الهادية إلى فهمٍ سليم للأحاديث النبوية، والمرشدة إلى تعامل حسن مع السنة النبوية على أرض الواقع دون غلو أو تفريط، حتى تؤدي السنة المطهرة دورها في الحياة على أكمل وجه، دون خلل في الفهم أو قصور في التطبيق، ومن نظر في تراثه في هذا المجال تبين له ذلك

1- الرسول والعلم، بحث قدمه لمؤتمر السنة والسيرة 1980م، ثم طبع 1/1991م.

ISSN : 2410-1818

2- نحو موسوعة للحديث الصحيح، مشروع منهج مقترح مقال في مجلة المسلم المعاصر، عدد 41، 1984، ثم طبعته مكتبة وهبة 2002م

3- المنتقى من الترغيب والترهيب (جزءان) ط 1/ 1986

4- الجانب التشريعي في السنة النبوية، بحث نشر بمركز السنة والسيرة، عدد 3، 1988م

5- السنة في مجال الدعوة والدعاة، بحث نُشر في مركز السنة والسيرة.

6- كيف نتعامل مع السنة النبوية ط/ 1، 1989.

7- المدخل إلى السنة النبوية ط /1، 1991 أعده لطلاب كلية الشريعة بجامعة قطر

8- المدخل لدراسة السنة النبوية، الناشر: مكتبة وهبة بالقاهرة.

9- قطوف دانية من الكتاب والسنة ط/ 1991

10- المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة، ضوابط ومحاذير في الفهم والتفسير، 1992

11- موقف الشيخ الغزالي من السنة النبوية بحث نشر في مجلة مركز السنة والسيرة عدد 8، 1995

12- السنة مصدراً للمعرفة والحضارة، دار الشروق، ط الثالثة، 2003م.

13- في رحاب السنة النبوية، شرح مجموعة مختارة من الأحاديث النبوية طبعة 2010م.

14- الرسول رحمة للعالمين ط/ 2017

ولهذا الإنتاج العلمي ارتأيت القيام ببحث حول اختياراته الحديثية ومنهجه في ذلك ، وجعلت عنوان البحث

" **اختيارات الشيخ القرضاوي الحديثية،**

دراسة نقدية عن كتابه المنتقى من الترغيب والترهيب للحافظ المنذري".

ISSN : 2410-1818

أسباب اختيار البحث وأهميته

تظهر أسباب اختيار البحث وأهميته في الآتي:

1- إبراز ملامح المنهج التطبيقي لعلم الحديث عند العلامة القرضاوي.
2- مكانة الشيخ القرضاوي وحضوره العلمي والدعوي المعاصر في خدمة دينه والدفاع عن أمته ضد أعدائها والكائدين لها، يبعث الفضول على التعرف على منهجه في تخريج للأحاديث وطريقته في اختيار الأحاديث الصحيحة والحسنة.
3- يظن بعض الناس أن علم الحديث في شخصية الشيخ القرضاوي ضعيف لم يكتمل.، وبنظرة فاحصة لكتاب (المنتقى من كتاب الترغيب والترهيب) للمنذري، وقراءة كتب الشيخ المتعلقة بالسنة النبوية يظهر خطأ ذلك التصور عن الاشتغال الحديثي لدى العلامة القرضاوي، وتتبدى مشاركته الجيدة في علم الحديث الشريف بحسن اختياره للأحاديث النبوية الثابتة في الترغيب والترهيب، ومراجعته للمصادر الأساسية من كتب الحديث الشهيرة، مع ذوق حديثي جيد في التعليقات الحديثية، ومعرفة عامة بأحكام علماء الحديث في التصحيح والتضعيف، وما ورد في الرواة من جرح وتعديل.
4- اشتغالي بدراسة وتدريس علوم الحديث،جعلني أختار هذه الشخصية البارزة، لأعرف مدى سيره على وفق قواعد علماء الحديث في اعتماد الحديث النبوي الشريف.
5- رفد المكتبة الإسلامية ببحث يوضح مسلك الشيخ القرضاوي في كتاب من كتب الحديث، وهو عالم يشار إليه بالبنان.

مشكلة البحث

تأتي مشكلة البحث في معرفة منهج الشيخ يوسف القرضاوي في اختياراته الحديثية، فكان السؤال الرئيس الذي يحاول هذا البحث الجواب عنه وهو:

ما ملامح المنهج التطبيقي الذي سلكه العلامة يوسف القرضاوي في تتبع الأحاديث الصحيحة والحسنة في كتاب (المنتقى من الترغيب والترهيب) للحافظ المنذري؟ ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة أسئلة هي:

1- ما طريقة الشيخ القرضاوي في اختيار الأحاديث وانتقائها؟
2- ما موقفه من العمل بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال؟
3- ما طريقته في نقل الحكم على الحديث؟
4- ما موقفه من حكم العلماء المتقدمين والمعاصرين في الحكم على الحديث؟

ISSN : 2410-1818

أهداف البحث:

1- توضيح طريقة الشيخ القرضاوي في اختيار الأحاديث وانتقائها.
2- بيان منهج القرضاوي في العمل بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال.
3- التعريف بطريقة الشيخ القرضاوي في نقل الحكم على الحديث.
4- تجلية موقف الشيخ القرضاوي من حكم العلماء المتقدمين والمعاصرين في الحكم على الحديث.

الدراسات السابقة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع الذي يتناوله البحث ومجاله العام؛ فقد وقفت على عدد من الأبحاث تتناول بشكل عام خدمة العلامة القرضاوي للسنة النبوية، كتلك التي قُدمت في مؤتمر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في قطاع غزة بتاريخ 2010/10/12، وكان عنوان المؤتمر (جهود الدكتور يوسف القرضاوي في خدمة الإسلام ونصرة القضية الفلسطينية)، وكان فيه ثلاثة أوراق بحثية:

الورقة الأولى: تحمل عنوان: الشيخ القرضاوي وجهوده في خدمة السنة النبوية للدكتور وائل الزرد، وتركز البحث على التعريف الموجز بكتب القرضاوي، مع الرد على اتهام الشيخ بالاستدلال بالأحاديث الضعيفة.

الورقة الثانية: خدمة القرضاوي للحديث النبوي فهمًا وتوضيحًا للأستاذ يوسف فرحات، وجل البحث يدور على بعض الأحاديث، وفهم الشيخ لها، ومناقشته في ذلك.

الورقة الثالثة: جهود القرضاوي في خدمة السنة النبوية للأستاذ إبراهيم الكرد، استعرض فيها بإيجاز ضوابط التعامل مع السنة، مع مناقشة مقترح الشيخ حول عمل موسوعة للسنة النبوية.

2- بحث بعنوان: جهود الدكتور يوسف القرضاوي في خدمة السنة النبوية، للأستاذ الدكتور محمد سليم العوا، ضمن كتاب السبعينية، وهذا البحث يمكن اعتباره تعريفًا بمشاريع الشيخ القرضاوي المتعلقة بالسنة فقط، مثل:

- مشروعه لمنهج موسوعة الحديث النبوي.
- كيف نتعامل مع السنة النبوية.
- كتاب المنتقى من كتاب الترغيب والترهيب للمنذري، وهو تعريف وصفي مجرد بالكتاب في 4 صفحات.

ISSN : 2410-1818

❖ السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة.

3- بحث بعنوان: القرضاوي والسنة النبوية لشيخنا الدكتور أكرم ضياء العمري، وهو بحث مقتضب أشار فيه إلى وسطية القرضاوي وبعض ردوده على غلاة الصوفية، وعزوه للأحاديث.

4- بحث بعنوان (السنة عند الإمام القرضاوي فكرًا ومنهجًا) للدكتور عبد الجبار سعيد، تحدث فيه عن موقف العلامة القرضاوي من المحاور الآتية: علاقة السنة بالقرآن، وأزمة المسلمين في التعامل مع السنة، وضوابط منهجية في التعامل مع السنة النبوية، وقبول الأحاديث وردها. وهذا من أفضل البحوث بشكل عام، وقد نشر مختصرًا في كتاب التسعينية الذي طبعته وزارة الأوقاف القطرية؛ تكريمًا للعلامة القرضاوي.

5- أطروحة ماجستير غير منشورة بعنوان (فقه التعامل مع السنة النبوية عند الدكتور يوسف القرضاوي) للطالب عنتر ساسي بالجزائر عام 2015م.

أما البحث الحالي: فهو محدد الموضوع والعنوان بمنهج الشيخ القرضاوي في كتاب (المنتقى)، ويختلف عن الموضوعات العامة التي تناولتها الدراسات السابقة عن السنة بشكل عام، ونحسبه بحسب الاطلاع والتفتيش **البحث الوحيد التطبيقي الحديثي للشيخ من خلال كتابه المنتقى**، قد كلفني ذلك قراءة معظم كتاب (المنتقى) بجزئية (الأول والثاني) وفي الكتاب تفاصيل حديثية كثيرة جديرة بالعرض لمعرفة ملامح اختياراته الحديثية لا يمكن استيعابها في بحث مختصر.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لكتاب المنتقى من الترغيب والترهيب، والنقد لمسلك الشيخ القرضاوي في المنتقى لإجلاء الحقيقة الموضوعية، مقارنة بمسلك علماء الحديث الذين أسسوا منهج التخريج ودراسة أحوال رواة الحديث.

صعوبات البحث:

لا يخفى أن لكل بحث عقبات وصعوبات تواجه الباحث، وأهم عقبة وجدتها: هي عدم وجود دراسات حديثية أو حتى بحث واحد -على الأقل- تناول كتاب العلامة القرضاوي (المنتقى من كتاب الترغيب والترهيب) بالدراسة، وهو الذي يُعَدُّ من أفضل ما كتبه في الجانب التطبيقي لاختيار الأحاديث النبوية في باب الترغيب والترهيب، فلم أجد إلا مقدمة الكتاب القيمة، فقرأت الكتاب وأعدت النظر فيه مرارا حتى أستطيع سبر غور منهجه وتقريب طريقته للقارئ، فكان جهدا مضنيا لعدم وجود دراسة سابقة، والحمد لله على عونه وتوفيقه.

ISSN : 2410-1818

هيكل البحث

يتكون البحث من مقدمة اشتملت على الاستهلال وأسباب البحث وأهميته، ومشكلة البحث وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وصعوباته، وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالإمام المنذري وكتابه «الترغيب والترهيب»، وبالشيخ القرضاوي وكتابه «المنتقى من الترغيب والترهيب». وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالإمام المنذري وكتابه الترغيب والترهيب.

المطلب الثاني: التعريف بالشيخ القرضاوي وكتابه المنتقى من الترغيب والترهيب.

المطلب الثالث: مقدمة كتاب المنتقى ومنهج القرضاوي فيها.

المبحث الثاني: منهج القرضاوي في اختياره لأحاديث المنتقى وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: طريقة الشيخ في اختيار الأحاديث وانتقائها.

المطلب الثاني: منهج القرضاوي في العمل بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال.

المطلب الثالث: طريقته في مقارنة الأحاديث المختارة مع أمهات كتب الحديث.

المبحث الثالث: منهج القرضاوي في نقل الحكم على الحديث: وفيه مطالبان:

المطلب الأول: طريقته في نقل الحكم على الحديث.

المطلب الثاني: موقفه من حكم العلماء المتقدمين والمعاصرين في الحكم على الحديث.

المطلب الثالث: نماذج من التعليقات التي نقلها القرضاوي في كتابه المنتقى.

فهرس المصادر والمراجع

الخاتمة: نتائج وتوصيات.

ISSN : 2410-1818

المبحث الأول: التعريف بالإمام المنذري وكتابه «الترغيب والترهيب»، وبالشيخ القرضاوي وكتابه «المنتقى من الترغيب والترهيب».

هذا المبحث سنلقي الضوء من خلال ثلاثة مطالب على شخصية الإمام المنذري من حيث اسمه ونسبه وكنيته ولقبه، مولده ونشاته وطلبه للعلم وعقيدته ووفاته، مذهبه الفقهي، ووفاته ومكانته العلمية، ومن ثم التعريف بكتابه الترغيب والترهيب. وكذا شخصية الشيخ القرضاوي، من حيث اسمه ومولده ونشأته ونشاطه وآثاره ووفاته، ومن ثم مقدمة كتابه المنتقى ومنهجه فيه.

المطلب الأول: التعريف بالإمام المنذري وكتابه الترغيب والترهيب.

أولًا: الإمام المنذري

- **اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:**

هو الإمام، الحجة، الحافظ، المحدث، الناقد، الفقيه المؤرخ، اللغوي البارع، الثبت المتقن، الورع الزهد، شيخ الإسلام[1]، زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة بن سعد المنذري، الشامي الأصل، ثم المصري المولد والوفاة[2].

أما نسبة «المنذري»، فلا يعلم لماذا لقب بهذا اللقب، فبعد البحث في أجداده المذكورين لم نجد فيهم من يعرف بهذا الاسم، وهذا ما خلص إليه الدكتور بشار عواد معروف عند ترجمته للإمام المنذري في رسالته العلمية التي حقق فيها كتابه القيم «التكملة لوفيات النقلة» فقال: « ليس لدينا معلومات أكيدة فيما إذا كانت هذه النسبة إلى أحد أجدادهم، أو أنها نسبة إلى المناذرة اللخميين أصحاب الدولة المشهورة.. ثم قال: والملاحظ أن المؤلف لم يذكر في نسب والده رجلاً باسم «المنذر» لنستطيع ترجيح الرأي الأول، كما أنه لم يذكر أنهم من لخم»[3]. كنيته أبو محمد وأما لقبه؛ فهو زكي الدين[4].

---

[1]- الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب – بيروت، الطبعة الأولى، (826/14).

[2]- الذهبي، المعين في طبقات المحدثين، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: دار الفرقان – الأردن، الطبعة الأولى (ص208 – ترجمة 2186)، وطبقات الشافعية، لابن قاضي شبهة (111/2).

[3]- بشار عواد معروف، المنذري وكتابه التكملة لوفيات النقلة، (ص 22 – 23).

[4]- المنذري، جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل، (ص 20),

ISSN : 2410-1818

- **مولده ونشاته وطلبه للعلم وعقيدته ووفاته:**

ولد الإمام المنذري في غرة شعبان؛ سنة إحدى وثمانين وخمسمائة بفسطاط مصر، وكانت نشأته بكوم الجارح، وكان لوالده عناية بالعلم، فأسمعه الحديث بإفادته في أواخر سنة (591) أي حين بلغ عشر سنوات من العمر، ثم مات والده بعد سنة من هذا التاريخ[1].

فبعد وفاة والده، عكف الإمام المنذري على حضور مجالس العلماء والأخذ عنهم، فقد قرأ القرآن على الأرتاحي، وتفقه على أبي القاسم عبد الرحمن بن محمد القرشي، وتأدب على أبي الحسين بن يحيى النحوي، وسمع من عبد المجيد بن زهير، وآخرين، وخرج لنفسه معجماً كبيراً مفيداً[2]. وكان عديم النظير في معرفة علم الحديث على اختلاف فنونه، عالماً بصحيحه وسقيمه، ومعلوله وطرقه، متبحراً في معرفة أحكامه ومعانيه، ومشكله، فقيهاً بمعرفة غريبه، واختلاف ألفاظه، إماماً حجة ثبتاً ورعاً متحرياً[3].

- **مذهبه الفقهي:**

كان والد الإمام المنذري -رحمه الله- حنبلي المذهب، فنشأ على مذهب ابيه حنبلي، ثم تحول إلى مذهب الإمام الشافعي، وغدا من فقهائه وعلمائه والمؤلفين في فقهه[4].

وقد درس بالآخرة في دار الحديث الكاملية، وكان لا يخرج منها إلا لصلاة الجمعة، حتى أنه كان له ولد نجيب محدث فاضل توفاه الله تعالى في حياته؛ ليضاعف له في حسناته، فصلى عليه الشيخ داخل المدرسة، وشيعه إلى بابها، ثم دمعت عيناه، وقال: « أودعتك يا ولدي لله»[5].

---

[1]- المصدر السابق.

[2]- ابن شاكر، وفيات الوفيات (366/2).

[3]- السيوطي، طبقات الحفاظ (ص504).

[4]- المنذري، جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل، (ص 20).

[5]- بدر الدين العيني، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (189/1).

ISSN : 2410-1818

- **وفـاتــه:**

توفى الإمام المنذري؛ يوم السبت، في الرابع من ذي القعدة، بدار الحديث الكاملية بالقاهرة، وصلى عليه يوم الأحد بعد الظهر في موضع تدريسه الحديث الكاملية، ثم صلي عليه مرة أخرى تحت القلعة، ودفن بسفح جبل المقطم[1]، بالقرافة[2].

- **مكانته العلمية:**

احتل الإمام المنذري مكانة عظيمة مرموقة بين علماء الأمة الإسلامية، بل عد حافظ عصره دون منازع، ما جعلهم يذكرون جل أثره، ورفعة قدره، وبسطة علمه، ورجاحة عقله، واكتفي هنا ببعض أقوالهم:

قال الإمام ابن عبد الهادي المقدسي: «قرا القرآن بالسبع، وتفقه، وعنى بهذا الشأن، وبرع فيه، **وكان من بحور العلم**»[3].

قال الإمام الذهبي: «**لم يكن في زمانه أحد أحفظ منه**، وأول سماعه في سنة إحدى وتسعين، ولو استمر يسمع لأدرك إسناداً عالياً. ولكنه فتر نحواً من عشر سنين.. وكان مكباً على التصنيف، والتخريج، والإفادة والرواية»[4].

وقال عنه تلميذه الشريف عز الدين: «**كان شيخنا المنذري عديم النظير في معرفة علم الحديث على اختلاف فنونه، عالماً بصحيحه وسقيمه، ومعلوله وطرقه، متبحراً في معرفة أحكامه ومعانيه ومشكله، فيما بمعرفة غريبه وإعرابه واختلاف ألفاظه، إماماً، حجة، ثبتاً ورعاً متحرياً فيما يقوله، متثبتاً فيما يرويه. قرات عليه قطعة حسنة من حديثه، وانتفعت به انتفاعاً كثيراً**»[5].

قال الإمام تاج الدين السبكي: «**ولي الله والمحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم**، والفقيه على مذهب ابن عمر رسول الله، ترتجي الرحمة بذكره، ويستنزل رضا الرحمن بدعائه، كان رحمه

---

[1]- سفح المقطم: جبل مقدس في مصر يقع في منطقة القرافة بين القصير واليحموم، ينبت فيه غراس الجنة، كما ورد عند أهل الكتاب، ما جعل عمر بن الخطاب يأمر بجعله مقبرة للمسلمين، انظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي (137/1).

[2]- القرافة: موضع بالإسكندرية. انظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي (317/4).

[3]- ابن عبد الهادي المقدسي، طبقات علماء الحديث، الناشر: دار الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، (221/4).

[4]- الذهبي، تاريخ الإسلام (826/14).

[5]- المرجع السابق، (826/14).

ISSN : 2410-1818

اللّه قد أتي بالمكيال الأوفى من الورع والتقوى، والنصيب الوافر من الفقه، **وأما الحديث فلا مراء في أنه كان أحفظ أهل زمانه، وفارس أقرانه له القدم الراسخ في معرفة صحيح الحديث من سقيمه، وحفظ أسماء الرجال حفظ مفرط الذكاء عظيمة، والخبرة بأحكامه، والدراية بغريبه وإعرابه، واختلاف كلامه**»[1].

- **آثاره العلمية:**

زخرت المكتبة العلمية بما جاد به عليها الإمام المنذري من بحر علمه وفهمه، وحصيلة رحلاته وسعيه، ومن مؤلفاته القيمة المفيدة للعلم وأهله وطلابه، منها على سبيل المثال:

مختصر صحيح مسلم، ومختصر سنن أبي داود وعليه حاشيه العد المورود في حواشي سنن أبي داود، والكتاب طبعته وزارة الأوقاف بدولة قطر، وكتاب الترغيب والترهيب محل اختصار شيخنا القرضاوي -رحمه اللّه تعالى-، وكتاب التكملة لوفيات النقلة، وهو ذيل على كتاب شيخه أبي الحسن على بن المفضل المتوفى 665، وهو ذيل كبير كثير الإتقان والفائدة.. هذه الاثار وغيرها تبين مكانة الإمام المنذري بين علماء أمة الإسلام، فرحمة اللّه وبركاته على إمامنا المنذري، وأغدق عليه دائم رضونه وإحسانه، وجزاه عن السنة وأهلها خير الجزاء.

ثانيا: التعريف بكتاب الترغيب والترهيب:

فإن كتاب (الترغيب والترهيب) وضع له القبول في الأرض، وتلقفته ايدي العلماء وطلبة العلم، وانبهروا بمحتواه، وقد انتفع به الناس قديماً وحديثاً وهذا يدل على إخلاص مؤلفه، وصدق نيته، وصلاح سريرته.

وقد جعل الإمام المنذري كتابه جامعاً حاوياً لما تفرق في غيره من الكتب لأحاديث الترغيب والترهيب، ما يحث على فضائل الأعمال ويرهب من رذائلها المردية، وهو الموضوع الذي تدور فصول الكتاب عليه، ما عدا كتاب البعث وأهوال القيامة.

وقد رتب الإمام المنذري كتابه على الأبواب الفقهية، وقسمه إلى أربعة وعشرين كتاباً، فبدأ بالإخلاص، لأنه أساس قبول الأعمال، ثم ثنى بالعلم، لعظم شانه ومكانته في دين الإسلام، ثم كتاب الطهارة، وكتاب الصلاة، وكتاب النوافل، وكتاب الجمعة... الخ. وتحت كل كتاب عدد من الأبواب، وقد جاء كتابه جامعاً لأبواب الترغيب والترهيب.

[1]- تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (259/8).

ISSN : 2410-1818

وقد ذكر الإمام المنذري منهجه الذي سار عليه في مقدمة كتابه فقال: «فأذكر الحديث ثم أعزوه إلى من رواه من الأئمة أصحاب الكتب المشهورة التي يأتي ذكرها، وقد أعزوه إلى بعضها دون بعض، طلباً للاختصار، لا سيما إن كان في الصحيحين أو في أحدهما، ثم أشير إلى صحة إسناده وحسنه أو ضعفه ونحو ذلك، إن لم يكن مَنْ عزوته إليه ممن التزم إخراج الصحيح، ولا أذكر الإسناد كما تقدَّم؛ لأن المقصود الأعظم من ذكره إنما هو معرفة حاله من الصحة والحسن والضعف ونحو ذلك، وهذا لا يدركه إلا الأئمة الحفظ أو من له المعرفة التامة والإتقان[1]. ثم قال: فإذا كان إسناد الحديث صحيحاً، أو حسناً، أو ما قاربهما صدَّرته بلفظة «عن».

وكذلك إن كان مرسلاً، أو منقطعاً، أو معضلاً، أو في إسناده راوٍ مبهم، أو ضعيف وُثِّق أو ثقة ضُعف، وبقية رواة الإسناد ثقات، أو فيهم كلام لا يضر، أو روى مرفوعا والصحيح وقفه، أو متصلاً والصحيح إرساله، أو كان ضعيفا لكنن صححه أو حسنه بعض من خرجه، أصدره أيضاً بلفظة «عن» ثم أشير إلى إرساله أو انقطاعه أو عضله.. الخ.

وإذا كان في الإسناد من قيل فيه كذاب، أو وضاع، أو متهم، أو مجمع على تركه أو ضعفه، أو ذاهب الحديث، أو هالك، أو ساقط، أو ليس بشيء، أو ضعيف جداً، أو ضعيف فقط، ولم أر فيه توثيقاً بحيث لا يتطرق إليه احتمال التحسين صدرته بلفظة «رُوى»، ولا أذكر ذلك الراوي، ولا ما قيل فيه البته، فيكون للإسناد الضعيف دلالتان: تصدُّره بلفظة رُوي، وإهمال الكلام عليه في آخره»[2].

ملحوظة: يتبين لنا مما سبق أن الحافظ المنذري لم يشترط الصحة في كل حديث يورده في كتابه، وقد بين ذلك في المقدمة، وذكر طريقته في التمييز بين الأسانيد الصحيحة والحسنة والضعيفة التي أوردها في كتابه، ولكن كان في كلامه عن طريقته بعض الغموض والإجمال والمؤاخذات، وهذه المؤاخذات لا تقلل من قيمة الكتاب العلمية، ولا تعد منقصة في حقه، حيث إنه فسح المجال لمن جاء بعده باستكمال قوة بنائه، وسد فجواته بالفحص والتمحيص، ونستطيع أن ندرك الخلفية لتأليف وإملاء كتاب الترغيب والترهيب عن ظهر قلب - ولا شك أن هذا من عجائب علماء الأمة- من العبارة التي أوردها الإمام المنذري في خاتمة الكتاب قال: « فكيف بالمملي مع ضيق وقته، وترادف همومه،

[1]- زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، الترغيب والترهيب، تحقيق: محي الدين مستو- يوسف بديوي – سمير العطار، الناشر: دار ابن كثير – دمشق وبيروت، ط الأولى: 1435هـ – 2014م، (54/1).

[2]- المصدر السابق (55/1 و56).

ISSN : 2410-1818

وانشغال باله، وغربة وطنه، وغيبة كتبه؟»[1]، ولمكانة الإمام الحافظ المنذي عند علماء الأمة، فقد وضع الله لهذا الكتاب القبول والنفع الكبير خاصة العلماء وطلاب علوم الشريعة والخطباء والدعاة .

المطلب الثاني: التعريف بالشيخ القرضاوي وكتابه المنتقى من الترغيب والترهيب.

أولاً: الشيخ يوسف القرضاوي

- **مولده ونشأته ومؤهلاته:**

ولد يوسف القرضاوي في 1926/9/9م في إحدى قرى جمهورية مصر العربية، قرية صفت تراب مركز المحلة الكبرى، محافظة الغربية، وهي قرية دفن فيها آخر الصحابة موتاً بمصر، وهو عبدالله بن الحارث بن جزء الزبيدي، كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر وغيره.

حفظ القرآن الكريم، وأتقن أحكام تجويده، وهو دون العاشرة من عمره، أتم دراسته الابتدائية والثانوية في معاهد الأزهر الشريف، وترتيبه في الشهادة الثانوية الثاني على الدولة المصرية، رغم ظروف اعتقاله في تلك الفترة، ثم التحق بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر، ومنها حصل على العالية سنة 52-1953م، وكان ترتيبه الأول بين زملائه، ثم حصل على العالمية مع إجازة التدريس من كلية اللغة العربية سنة 1954م وكان ترتيبه الأول بين زملائه من خريجي الكليات الثلاث بالأزهر، وحصل على دبلوم معهد الدراسات العربية العالية في اللغة والأدب في سنة 1958، و حصل على الدراسة التمهيدية العليا المعادلة للماجستير في شعبة علوم القرآن والسنة من كلية أصول الدين في سنة 1960م. ثم حصل على (الدكتوراه) بامتياز مع مرتبة الشرف الأولى من نفس الكلية، عن: "الزكاة وأثرها في حل المشاكل الاجتماعية" في سنة 1973م.

- **أعماله الرسمية:**

عمل الشيخ القرضاوي فترة بالخطابة والتدريس في المساجد، ثم أصبح مشرفاً على معهد الأئمة التابع لوزارة الأوقاف في مصر، ونقل بعد ذلك إلى الإدارة العامة للثقافة الإسلامية بالأزهر الشريف للإشراف على مطبوعاتها والعمل بالمكتب الفني لإدارة الدعوة والإرشاد، وفي سنة 1961م أعير إلى دولة قطر، عميدا لمعهدها الديني الثانوي، وفي سنة 1973م أنشئت كليتا التربية للبنين والبنات نواة لجامعة قطر، فنقل إليها ليؤسس قسم الدراسات الإسلامية ويرأسه، وفي سنة 1977م تولى تأسيس وعمادة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر، وظل عميداً لها إلى نهاية العام الجامعي

[1]- عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، الترغيب والترهيب (433/5)

ISSN : 2410-1818

1990/1989م، كما أصبح المدير المؤسس لمركز بحوث السنة والسيرة النبوية بجامعة قطر. وقد حصل على عدة جوائز علمية منها:

جائزة البنك الإسلامي للتنمية في الاقتصاد الإسلامي لعام 1411هـ، وجائزة الملك فيصل العالمية بالاشتراك في الدراسات الإسلامية لعام 1413هـ، وجائزة العطاء العلمي المتميز من رئيس الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا لعام 1996م، وجائزة السلطان حسن (سلطان بروناي) في الفقه الإسلامي لعام 1997م.

- **جهوده ونشاطه في خدمة الإسلام.**

الأستاذ الشيخ يوسف القرضاوي، أحد أعلام الإسلام البارزين في العصر الحاضر في العلم والفكر والدعوة والجهاد، في العالم الإسلامي عبر كتبه ورسائله وفتواه وبرامجه، فكانت المجالات التي برز فيها: مجال التأليف العلمي، والدعوة والتوجيه، و الفقه والفتوى، والمؤتمرات والندوات، ومجال الزيارات والمحاضرات، والمشاركة في عضوية المجالس والمؤسسات، والاقتصاد الإسلامي، والعمل الاجتماعي، وترشيد الصحوة، والعمل الحركي والجهادي.

- **آثاره العلمية:**

زخرت المكتبات العلمية بما جاد به عليها الشيخ القرضاوي من علمه وفهمه موسوعة علمية كبيرة حوت ما يقرب من 105 أجزاء من القطع الكبيرة، كانت حصيلة كتبه المتفرقة، والتي طبعت في دولة قطر بعد موته رحمه الله تعالى، ومن كتبه القيمة التي أفادت العلماء وطلاب العلم:

1- كتب "الحلال والحرام في الإسلام، وفقه الزكاة، وفتاوى معاصرة، والاجتهاد في الشريعة الإسلامية، الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي، من أجل صحوة راشدة تجدد الدين وتنهض بالدنيا، الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم، وغيرها التي خرجت في موسوعة مكونة من مئة وخمسة مجلدات من القطع الكبير.
2- برنامج "من مشكاة النبوة" "نور وهداية" "هدي الإسلام".
3- نشر مقالات وبحوث في مختلف المجلات الإسلامية: "الأزهر" و"نور الإسلام" و"منبر الإسلام" و"الدعوة" في مصر، و"حضارة الإسلام" بدمشق و"الوعي الإسلامي" و"المجتمع" و"العربي" بالكويت، و"الشهاب" ببيروت، و"البعث الإسلامي" بالهند، و"الدعوة" بالرياض، و"الدوحة" و"الأمة" في قطر، و"منار الإسلام" في أبو ظبي، و"المسلم المعاصر" في لبنان وغيرها.
4- حضر عددا من المؤتمرات منها على سبيل المثال لا الحصر:

المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي بمكة المكرمة، المؤتمر العالمي الأول لتوجيه الدعوة وإعداد الدعاة بالمدينة المنورة، والمؤتمر العالمي الأول للفقه الإسلامي بالرياض، المؤتمر العالمي الثاني لتوحيد الدعوة وإعداد الدعاة تحت رعاية الجمعية الإسلامية بالمدينة المنورة وغيرها، وقدم لمعظم المؤتمرات والندوات بحوثاً علمية كانت موضع تقدير واستفادة.

5- زار العديد من الجامعات في العالم الإسلامي منها: جامعات في مصر والسودان والخليج والأردن والمغرب ووواليمن والجزائر وباكستان وماليزيا وإندونيسيا والهند وأمريكا وبعض الجامعات بطوكيو، واليابان وسيؤول بكوريا الجنوبية.

6- زار الشيخ القرضاوي عدداً كبيراً من الأقطار العربية والإسلامية في آسيا وإفريقيا، كما زار الكثير من التجمعات والأقليات والجاليات الإسلامية في أوروبا والأمريكيتين وأستراليا وألقى فيها محاضرات ولقاءات [1]

7- حاضر في عدة مراكز أبحاث منها: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجدة، وجمعية الاقتصاد الإسلامي بالقاهرة، مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية بالرياض، المعهد العالمي للفكر الإسلامي بأمريكا، المجمع الثقافي بأبوظبي، النادي الأدبي بمكة المكرمة، والنادي الثقافي بسلطنة عمان.

- **وفاته وثناء المجتمع عليه**

توفي الشيخ يوسف القرضاوي في يوم الاثنين 30 صفر للعام 1444هـ، الموافق 26 سبتمبر 2022م، في الدوحة قطر عن عمر ناهز 96 عاما. وقد حظي الإعلان عن وفاته بردود فعل كبيرة على المستوى الرسمي والشعبي، ونعته الشخصيات الاعتبارية والجمعيات والاتحادات والهيئات والمنظمات ومراكز البحث والمنتديات والنقابات، وذلك لحضوره الكبير على الساحة الإسلامية والعالمية، وقد انهالت رسائل التعزية من كل مكان عليه، وذلك لجهوده الكبيرة في خدمة الإسلام والمسلمين ونصرة قضايا الأمة والمستضعفين، فرحمة الله رحمة واسعة.

[1] انظر: موقع الدكتور يوسف القرضاوي على الرابط –https://www.al qaradawi.net/content/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A9

ISSN : 2410-1818

ثانيا: كتاب المنتقى في الترغيب والترهيب.

كتاب (المنتقى من كتاب الترغيب والترهيب) وضعه الشيخ يوسف القرضاوي وانتقاه من كتاب الترغيب والترهيب للإمام المنذري ليكون زادا للمؤمنين وخصوصا المرشدين والموجهين.

وقد جعله في جزئين اشتمل الجزء الأول: على تمهيدات في الإخلاص واتباع الكتاب والسنة والبداءة بالخير، ثم ثناه بكتاب العلم، وكتاب الطهارة وكتاب الصلاة، وكتاب النوافل، وكتاب الجمعة، وكتاب الصدقات، وكتاب الصوم، وكتاب العيدين والأضحية، وكتاب الحج، وكتاب الجهاد، وكتاب قراءة القرآن.

أما الجزء الثاني فتضمن مجموعة كتب هي: كتاب البيوع وكتاب النكاح، وكتاب اللباس والزينة، وكتاب الطعام وغيره، وكتاب القضاء، وكتاب الحدود، وكتاب البر والصلة، وكتاب الأدب، وكتاب التوبة والزهد، وكتاب الجنائز، وكتاب البعث وأهوال يوم القيامة، وكتاب صفة الجنة والنار.

المطلب الثالث: مقدمة كتاب المنتقى ومنهج الشيخ القرضاوي فيها.

ترجع علاقة الشيخ القرضاوي بكتاب (الترغيب والترهيب) كما وصفها بأنها: علاقة قديمة قوية ترجع إلى بدايات سنوات طلبه للعلم، وقد افتتح كتابه بكلام علمي حكيم عن فكرة الترغيب والترهيب، وأنها مبنية على أساسين:

الأول: الأساس الديني: ويعني به عقيدة الثواب والعقاب.

الثاني: الأساس النفسي: وهو معترف به عند المؤمنين بالدين والجاحدين له.

ثم ذكر مكانة الترغيب والترهيب في القرآن الكريم والحديث النبوي، وتكلم عن فكرة الجزاء في اليهودية والنصرانية، ثم شمول الجزاء في الإسلام المثوبات الروحية والأخلاقية والمادية والاجتماعية وختم بأشهرها وأعظمها وهي الجزاء الأخروي، ومثل لذلك ببعض الأحاديث النبوية، **ثم وقف وقفة قوية مع المعارضين لفكرة الترغيب والترهيب من الفلاسفة وغلاة الصوفية، وكل هذه المحاور العلمية والتربوية في غاية الأهمية، لا يستغني عنها عالم وطالب علم يريد التأثير في مجتمعه ومن حوله.**

وقد أفرد عنوانًا سماه: عملي في هذا الكتاب؛ ذكر فيه سبب ولع بعض الوعاظ بالأحاديث المنكرة، ووضح معنى تساهل المحدثين في رواية الحديث الضعيف، وسرد سبع حقائق أشبه ما تكون

ISSN : 2410-1818

بفوائد حديثية، وذكر أن من أهداف كتاب (المنتقى): الاقتصار على الصحيح والحسن، وحذف الضعيف والمكرر، والتنبيه على الأغلاط مع التعليقات على بعض الأحاديث بما يوضح مقصودها[1].

وبعد أن قرأتُ مقدمة (المنتقى) تبين لي أنها تميزت بجمعها للأدلة النقلية والعقلية التي تثبت حاجة الأفراد والمجتمعات إلى أحاديث الترغيب والترهيب، حتى تستقيم على الطاعات وتبتعد عن المحرمات، ثم تميزت بذكر الحقائق الحديثية التي تؤكد على ضرورة الاهتمام بالأحاديث الصحيحة والحسنة، قراءة وعملًا ودعوة؛ تذكيرًا للعامة بها، مع موقف الشيخ القرضاوي في تجنب الأحاديث الضعيفة فضلًا عن الأحاديث المنكرة والموضوعة.

[1] – مختصر من مقدمة المنتقى الطويلة1 /1–106.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثاني: منهج الشيخ القرضاوي في اختياره لأحاديث المنتقى:

هذا المبحث يتطرق لبيان طريقة الشيخ في اختيار الأحاديث وانتقائها، ومنهجه في العمل بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال. وطريقة مقارنته الأحاديث المختارة مع أمهات كتب الحديث، وهو مكون من ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: طريقة الشيخ في اختيار الأحاديث وانتقائها.

اعتمد الشيخ القرضاوي خطة حديثية لاختيار الأحاديث وانتقائها، وسوف أعرضُ نقاطها كما ذكرها الشيخ القرضاوي، مع أن بعضها يحتاج إلى مناقشة متشعبة التفاصيل؛ لا يحتملها هذا البحث الوجيز، وقد عنون منهجه (منهجنا في الانتقاء للصحيح والحسن) [1] وهي:

*الحديث الذي صحَّحه المنذري أَو حسَّنه أَو جوَّد إسناده، أَو قال في رواته: ثقات، أو رجاله رجال الصحيح، أَو نقل تصحيح غيره له أَو تحسينه فأَقره: اعتبرته مقبولًا وصالحًا للانتقاءِ، وتمثل ذلك في هذه الأَقسام:

1- ما رواه المنذري عن الصحيحين أَو أَحدهما.

2- ما رواه عن الترمذي مما نص على صحته أَو حُسْنه، وسكت المنذري عليه.

3- ما رواه عن الكتب التي التزمت الصحة، مثل: ابن خزيمة وابن حبان.

4- ما رواه عن الحاكم في مستدركه على الصحيحين، مما نص على أَنه صحيح على شرط الشيخين أَو أَحدهما، أو قال: صحيح الإِسناد، ولم يتعقبه.

5- ما رواه أَبو داود وسكت عنه هو والمنذري، فقد قال في مقدمة الكتاب: وكل حديث عزوته إلى أَبي داود، وسكت عنه، فهو كما ذكر أَبو داود: لا ينزل عن درجة الحسن، وقد يكون على شرط الصحيحين أَو أَحدهما.

[1]- المنتقى 1/ 71

ISSN : 2410-1818

6- ما رواه عن غير هؤلاءِ ممن لم يلتزم إخراج الصحيح، مثل: الإمام أحمد في مسنده، والنسائي وابن ماجه في سننهما، والطبراني في معاجمه، والبزار وأبي يعلى في مسنديهما، وغيرهم، ونص المنذري نفسه على أنه صحيح أو حسن أو جيد أو نحو ذلك.

7- ما رواه عن واحد من هؤلاء ولم ينص على صحته أو حسنه صراحة، واكتفى بالقول: بأن رجاله رجال الصحيح، أو رواته ثقات، ونحو ذلك.

❖ أما ما ضعفه المنذري بالتصريح أو بالإشارة -كتصديره بقوله: "رُوي عن" وأهمل الكلام عليه في آخره، أو ذكر أن في رواته ضعيفاً أو متهمًا، أو قال: فيه مقال، أو نحو ذلك- أعتبره مردودًا وخارجًا عن دائرة القبول. (الانتقاء)

❖اجتهدتُ أن أضُم إلى رأْي المنذري رأيَ غيره من أئمة الحديث ونقاده ممن جاءَ بعده، فيما أخذته من أحاديث هذا (المنتقى) حتى أزداد اطمئنانًا إلى قبول الحديث وقوته.

❖إذا اجتمع الحاكم والمنذري والذهبي على تصحيح حديث، ففي الغالب لا ينزل عن درجة الحسن المعتدّ به.

❖ إذا وجدت البوصيري موافقًا للمنذري في توثيق الحديث، اطمأننت إليه، وانتقيته، إلّا أن يظهر لي فيه شيء يوجب التوقف فيه.

❖إذا خالفه -وهو يبين السبب عادة- أترك الحديث، وقد وقع لي من ذلك كثير مما حسنه المنذري من أحاديث ابن ماجه، بل أحيانًا مما يجزم بصحة إسناده.

❖ اجتهدت فيما نقل المنذري عن الترمذي وأبي داود، مما حسّنه الترمذي، أو صححه، أو سكت عليه أبو داود، ألّا يكون هناك من العلماءِ من ردّوا الحديث أو عللوه، حسبما وقفت عليه.

❖تبين لي أن المنذري -رحمه الله- قد يقرّ تحسين الترمذي -مثلًا- أو تصحيحه، ثم يظهر أن في سند الحديث ما ينزل به عن درجة القبول.

❖ حرصت كذلك فيما أخرجه المنذري عن الإمام أحمد والبزار وأبي يعلى في مسانيدهم، والطبراني في معاجمه الثلاثة، أن أضم إلى رأْي الإمام المنذري رأْي الهيثمي، فإذا اتفقا على تقوية الحديث بتصحيح إسناده، أو تحسينه، أو تجويده، أو توثيق رواته، ونحو ذلك، اطمأنت النفس إلى قبوله وانتقائه إلّا أن أطلع على سبب يُضعفه، أو أجد مَن نَصَّ على تضعيفه، فأتركه.

ISSN : 2410-1818

❖ ما خالف فيه الهيثمي المنذري بتضعيف ما وثقه، فأَدعه؛ لأَن الهيثمي يذكر عادة سبب ضعف الحديث عنده.

❖ اجتهدت فيما رواه الإمام أحمد -مما ليس في الصحيحين- أَن أرجع إلى تحقيق العلامة الشيخ أَحمد شاكر-رحمه الله- للمسند، إذا كان الحديث في الأَجزاءِ التي حققها وخرج أَحاديثها، وإن كان منهجه التساهل في توثيق بعض الرواة المختلف فيهم، أَو الذين لم يوثقهم غير ابن حبان.

❖لم يكن عمدتي في الانتقاءِ هو سلامة السند وحده، بل ضممت إلى ذلك النظر في المتن أَيضًا، أَي: في محتوى الحديث ومضمونه: أَيتفق مع أُصول الإسلام العامة ومفاهيمه الثابتة، وقيمه المتفق عليها أَم لا؟

❖ومن هذه المفاهيم أَلَّا يعارض قاطعًا عقليًّا، ولا حقيقة علمية، كما لا يعارض قاطعًا شرعيًّا أَو حقيقة دينية سواء بسواء.

❖ تركت بعض الأَحاديث التي قد تقبل من ناحية السند، ولكنها تحوي في متنها ما يوجب التوقف، فلم أُدخلها في هذا (المنتقى).

❖ هدف الاختصار، فقد تحقق جزء منه -وهو الأَكبر- عن طريق حذف الضعيف، حتى إني اضطررت لحذف أَبواب لم أَجد فيما ذكره المنذري فيها صحيحًا ولا حسنًا.

❖ كثيرًا ما كانت مراجعة الحديث الواحد في مظانه المختلفة للاستيثاق من درجته تأخذ مني ساعات، وربما أَيامًا، حتى أَطمئن إلى انتقائه[1].

ومن تأمل هذه الخطة الحديثية من أصحاب الاختصاص والاشتغال بعلم المصطلح وتخريج الحديث، يدرك أن الشيخ القرضاوي قد سلك المعايير الحديثية في اختيار الأحاديث الصحيحة والحسنة، وقد سلك هذه المنهجية -في الجملة لا مطابقة بكل جزئياتها- جمع من علماء الحديث المتأخرين والمعاصرين مع تفاوت واختلاف فيما بينهم، وأشهر من سلكها الشيوخ الأجلاء المشاهير في علم التخريج: أحمد شاكر والغماري والألباني وشعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط رحمهم الله، بل وجدت عدد الأحاديث التي صححها وحسنها الألباني في (صحيح الترغيب والترهيب)، بلغت 3775، بينما بلغ عدد أحاديث (المنتقى)؛ الصحيحة والحسنة 2324، وهذا دليل واضح على شدة وحرص الخطة الحديثية التي سلكها الشيخ القرضاوي في كتاب (المنتقى)، وهذه صورة بيانية توضح عدد الأحاديث

1 / المنتقى71/1

ISSN : 2410-1818

الصحيحة والحسنة في كتاب (صحيح الترغيب والترهيب) للشيخ الألباني، وكتاب (المنتقى) للشيخ القرضاوي:

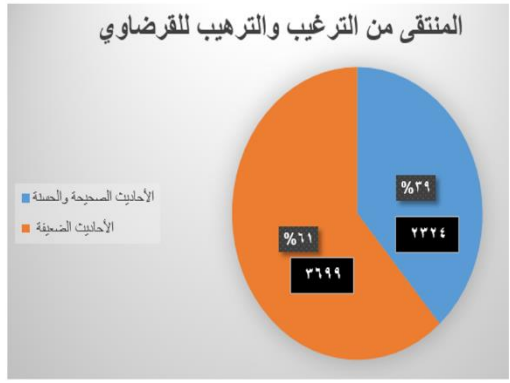

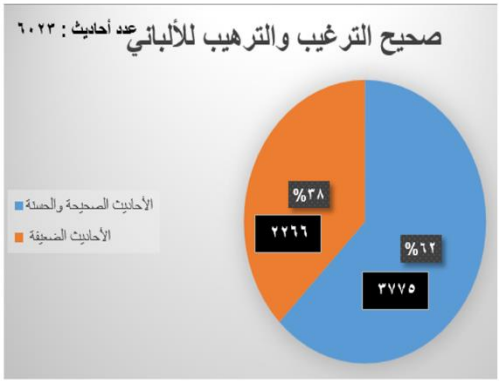

استدراك جوهري على شيخنا العلامة القرضاوي:

كنا نأمل أن يقوم بجمع ودراسة أهم وأبرز مخطوطات كتاب (الترغيب والترهيب) للحافظ المنذري، وكان ذلك سهلًا ميسورًا لو رغب فضيلته في الحصول على مخطوطات الكتاب، خاصة المخطوطات التي عليها سماعات كبار الحفاظ في زمن المنذري وما تلته من تلك العصور الذهبية في علم الحديث الشريف، ولا شك أن الكتاب كان قد اشتهر عند علماء الحديث وقال عنه الحافظ المنذري: (أمليت هذا الكتاب صغير الحجم غزير العلم، حاويًا لما تفرق في غيره من الكتب)[1]، ووصفه الحافظ الذهبي بأنه (كتاب نفيس)[2]، وقال البرهان الناجي (أجاد ترتيبه وتصنيفه، وأحسن جمعه وتأليفه، فهو فرد في فنه، منقطع القرين في حُسنه)[3]. **فكان المتوقع أن من أوائل خطة الانتقاء جمع أهم مخطوطات كتاب الترغيب والترهيب للمنذري ومراجعتها، لكي تكون خطة الانتقاء قائمة على الأصول المخطوطة لا على مجرد الكتب المطبوعة** التي اكتفى بها الشيخ القرضاوي، كطبعة الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، والشيخ منير الدمشقي، والشيخ مصطفى عمارة -رحمهم الله-، مع أن الشيخ القرضاوي يقدح في النسخ المطبوعة وأنها لم تخل من أغلاط وأوهام النساخ، خاصة وأن الحافظ المنذري أملى هذا الكتاب الكبير إملاءً على بعض تلامذته من حفظه دون رجوع إلى كتاب! ولا شك أن هذا من عجائب هذه الأمة كما قال الشيخ القرضاوي، فلو كان من أوائل خطة الانتقاء وجود أهم مخطوطات الكتاب

---

[1] – المنذري، مقدمة كتاب الترغيب والترهيب، تعليق محمد خليل هراس /10ط دار الإمام أحمد، مصر.

[2] – ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، 480/7ط دار ابن كثير، دمشق.

[3] – البرهان الناجي، عجالة الإملاءِ 132/1ط مكتبة المعارف، الرياض.

ISSN : 2410-1818

ومراجعتها، لزادت القيمة الحديثية لكتاب المنتقى بسبب رجوعه إلى الأصول المخطوطة، **ولا أدري كيف غاب هذا عن شيخنا الشيخ يوسف القرضاوي -رحمه الله - ولعل من أسباب ذلك أن الشيخ القرضاوي لم يقم بتحقيق مخطوطة طيلة حياته، ولا يوجد في أعماله الكاملة رسالة تدل على ذلك.**
وبرغم هذه الملاحظة الجوهرية فإنها لا تقلل من شأن أهمية كتاب (المنتقى)، وقد وجدتُ أهميتها عندما بدأتُ قراءة هذا الكتاب القيم، وأدركتُ ضرورة مراجعة المخطوطات الأصلية للترغيب والترهيب للحافظ المنذري، ولعل الله تعالى ييسر من يقوم بذلك على طريقة أهل التحقيق والإتقان.

المطلب الثاني: منهج الشيخ القرضاوي في العمل بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال.

معلوم أن مكانة السنة كالقرآن الكريم يُحتج بها في إثبات الأحكام، وتحريم الحرام، فهي مبينة لمجمله، ومقيدة لمطلقه، ومخصصة لعمومه، ومجلية لمعانيه، وشارحة لألفاظه، فلا يكمل فهم الإسلام إلا بأخذ السنة جنبًا إلى جنب مع القرآن الكريم

ولا يعني ذلك أنهما في درجة واحدة من حيث الثبوت، فالقرآن كله قطعي الثبوت من حيث الإجمال والتفصيل، أما السنة ففيها ما هو قطعي الثبوت، وما هو ظني الثبوت.

وعلى هذا فلابد للعالم من معرفة درجة الحديث من حيث الصحة والضعف عند العمل به أو الاستشهاد، وهذا الكلام متفق عليه من حيث العموم عند أهل العلم، ومنهم الشيخ القرضاوي -رحمه الله- لكن موقفهم من الحديث الضعيف فيه تباين واضح من حيث الرواية والعمل به على ثلاثة أقوال معروفة عند علماء الحديث.

وقد صرح الشيخ القرضاوي بأن مذهب جمهور العلماء القول بجواز رواية الحديث الضعيف في فضائل الأعمال فقال في مقدمة (المنتقى): "صحيح أن جمهور العلماء أجازوا رواية الضعيف في الترغيب والترهيب، والرقائق وفضائل الأعمال، ولم يشدّدوا إلّا فيما يتعلق به حكم شرعي من حلال وحرام وكراهة وإيجاب واستحباب"[1].

ثم أشار الشيخ القرضاوي إلى مجموعة حقائق يجب التنبيه عليها، فقال: الحقيقة الأولى أَن من العلماء قديمًا وحديثًا من سوّى بين أَحاديث الترغيب والرقائق والزهد وغيرها من أحاديث الأَحكام، فلم يقبل من الحديث إلا الصحيح والحسن، قال ابن رجب في (شرح العلل): "وظاهر ما ذكره مسلم في مقدمته يقتضي أَلا تروى أحاديث الترغيب والترهيب إلا عمن تروى عنه الأَحكام"[2].

---

[1]- المنتقى 52/1

[2] - ابن رجب الحنبلي، شرح العلل الصغير،، تحقيق: همام عبد الرحيم، ط: الرشد –الرياض 2001

ISSN : 2410-1818

فقد شنّع في مقدمة صحيحه على رواة الأحاديث الضعيفة، والروايات المنكرة، والظاهر أَنه مذهب البخاري أَيضاً، وهو مذهب إِمام الجرح والتعديل يحيى بن معين، وذهب إليه من المتأَخرينِ: ابن حزم من الظاهرية، والقاضي ابن العربي من المالكية، وأَبو شامة من الشافعية. ومن المعاصرين: الشيخ شاكر، والشيخ الأَلباني[1]

والشيخ القرضاوي -رحمه الله- يميل إلى هذا القول وينصره بكل ما أوتي من حجة وقوة بلاغة.

قال-رحمه الله-: الحقيقة الرابعة: (أنه إذا كان لدينا في الموضوع الواحد حديث أو أكثر من صنف الصحيح أو الحسن، وفيه كذلك حديث أو أكثر من صنف الضعيف، فالأجدر بنا أن نستغني بما لدينا من الصنف الأول عن الثاني، ولا داعي لأن نعبئَ حوافظنا من الضعيف، فإن ذلك سيكون حتمًا على حساب الصحيح)[2].

وقال في كتابه (كيف نتعامل مع السنة): «ولا أحتج إلا بحديث صحيح أو حسن، حتى لا أقع فيما أنكرته على غيري، وفي الصحيح والحسن ما يغني عن الضعيف» ([3]).

وخلاصة القول في موقف الشيخ القرضاوي من رواية الحديث الضعيف في فضائل الأعمال أنه يرى عدم الحاجة إليه، موافقة منه ومتابعة لمن ذهب إلى هذا المذهب أو نُسب إليه القول به، ونستطيع أن نسمي هذا الموقف هذا هو الموقف النظري من حيث تأصيل بحث المسألة حديثيًّا وما يترتب عليها في باب الوعظ والإرشاد، **ولكني وجدت عند التطبيق العملي في دراسة أحاديث المنتقى أنه -مع شدة حرصه على تجنب إيراد الحديث الضعيف- أورد عدة أحاديث ضعيفة حكم بضعفها الشيخ الألباني والشيخ شعيب الأرناؤوط وكذلك مخرجو مسند أحمد، وتجمع عندي منها قرابة 32 حديثا ضعيفًا وهذه أرقامها: (258، 412، 441، 579، 582، 587، 617، 618، 953، 1024، 1091، 1163، 1184، 1327، 1335، 1368، 1377، 1398، 1431، 1442، 1560، 1586، 1729، 1880، 1882، 1907، 1932، 1948، 2036، 2038، 2194، 2276).**

وهذه الأحاديث موجودة في الطبعة الأخيرة من الأعمال الكاملة للشيخ القرضاوي، وقد تغيرت أرقامها مقارنة بالطبعة الأولى، وقد أوردها الشيخ القرضاوي مع حرصه الشديد على عدم إيراد الحديث الضعيف؛ لأن ضعفها بحسب رأيه ضعف محتمل تنطبق عليه شروط العلماء في رواية الحديث

---

[1] – المنتقى 58/1

[2] – المرجع السابق 60/1

[3] – يوسف القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة:95

ISSN : 2410-1818

الضعيف في فضائل الأعمال، وكأنه بإيراد هذه الأحاديث الضعيفة يشير إلى عذره في إيرادها عندما ذكر الحقيقة السابعة في مقدمة المنتقى فقال:

(أننا إذا أَخذنا برأْي الجمهور في جواز رواية الضعيف في الترغيب والترهيب بالشروط الثلاثة التي ذكروها، فينبغي-في نظري- أَن نضيف إليها شرطين مكملين ذكرتهما في كتابي (ثقافة الداعية) وهما:

1- أَلّا يشتمل على مبالغات وتهويلات يمجها العقل أَو الشرع، أَو اللغة.

و2- ألّا تعارض دليلاً شرعياً آخر أَقوى منها.

وهكذا نجد موقف الشيخ القرضاوي الوسطي من الناحية التطبيقية لهذه المسألة الحديثية، يجمع بين الحرص على الابتعاد عن الأحاديث الضعيفة قدر الإمكان، وإذا احتاج إلى إيراد أحاديث ضعيفة فهو يحرص على أن تكون مما يتوفر فيها شروط العلماء في رواية الحديث الضعيف.

المطلب الثالث: طريقته في مقارنة الأحاديث المختارة مع أمهات كتب الحديث.

لقد أكرم الله تعالى الشيخ القرضاوي بمؤهلات علمية وبحثية في علوم الشريعة تدل على سعه اطلاعه، ولذلك تمكن من تأليف المؤلفات الكثيرة في معظم أبواب الشريعة وما تحتاجه الأمة من قضايا ونوازل العصر، ومن ذلك قيامه بتأليف كتاب المنتقى، وشيخنا -رحمه الله- نص في مقدمته على بعض مصادره التي اعتمد عليها في ضبط متن كتابه المنتقى، فقال: «**ومن هنا اجتهدت -ما أسعفني الوقت والجهد- أن أرجع إلى الكتب الأصلية المطبوعة، التي استمد منها المنذري كتابه، وخصوصا الصحيحين، والسنن الأربعة، ومسند أحمد، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان -أعني موارد الظمآن في زوائد ابن حبان- ومستدرك الحاكم مع تلخيصه للذهبي، وأن أرجع إلى مجمع الزوائد للهيثمي فيما يتعلق بما أسنده المنذري إلى أحمد والبزار وأبي يعلى في مسانيدهم، والطبراني في معاجمه الثلاثة. وقد عنيت بذلك أكثر في الجزء الثاني من الكتاب.**

وقد اعتمدت الطبعات المحققة والمفهرسة من هذه الكتب كلما تيسرت مثل: طبعة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة لصحيح مسلم، والموطأ، وسنن ابن ماجه بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي -رحمه الله- وطبعة حمص لسنن أبي داود والترمذي بتحقيق الأستاذ عزت الدعاس، وطبعة دار المعارف بالقاهرة للأجزاء التي حققها العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر من مسند الإمام أحمد، وطبعة (موارد الظمآن) بتحقيق الشيخ عبد الرزاق حمزة1.

ISSN : 2410-1818

وقد أثمرت مراجعة الشيخ القرضاوي للكتب الأصيلة تنقية الكتاب من بعض الأوهام التي وقعت في الأَصل المطبوع، وهي تتمثل في الآتي:

1- عزو الحديث إلى غير من أَخرجه، كحديث: "خيركم من تعلم القرآن وعلمه"[1] عزاه إلى الصحيحين، وهو في البخاري وحده، وإلى النسائي، ولم يعزه غيره إليه، وغير ذلك من الأَحاديث.

على أَن الإمام المنذري -رحمه الله- حين يعزو حديثًا إلى البخاري أَو مسلم أَو غيرهما، يعني أَصل الحديث لا لفظه، وقد يتساهل في ذلك كثيرًا، مع الاختلاف الكبير في الألفاظ، مما أَنكره عليه بعض الحفاظ، وبخاصة البرهان الناجي في (عجالته).

2- التقصير في عزو الحديث كأَن يعزوه إلى مصدر أَدنى، وهو في الأَعلى، كأَن ينسبه إلى مستدرك الحاكم، أَو معاجم الطبراني، أَو مسند أَبي يعلى أَو البزار، وهو في مسند أَحمد أَو أَحد الصحيحين، أَو أَحد الكتب الستة، أَو ينسبه إلى كتاب أَو كتابين، وهو في أَكثر منها.

3- نسبة الحديث إلى غير صحابيه كأَن ينسب إلى عبد الله بن عمر، وهو من حديث عبد الله بن عمرو، أَو العكس أَو ينسب إلى أَبي هريرة، وهو لأَبي أُمامة، ونحو ذلك.

4- تفسير بعض الكلمات بغير المراد منها.

5- زيادة بعض الكلمات أَو حذفها، أَو تصحيفها، أَو تحريفها، خلافاً للأُصول المنقولة عنها. ومن ذلك تصحيف أَسماءِ بعض الرواة من الصحابة أَو غيرهم، وذكر عبارة (رضي الله عنه) لمن يذكر في أَول الحديث وإن لم يكن صحابياً، وهذا من عمل الناسخين ولا ريب، لعدم تفرقتهم بين الصحابي وغيره.

وقد التزمت في هذه الأمور ونحوها بإثبات الصواب في الصلب، والإشارة في الحاشية إلى ما كان في الأَصل المطبوع، ولم أَفعل العكس، خشية أَن ينقل بعض الناس ما في الصلب. دون أَن يتأَمل ما في الهوامش. إلى غير ذلك مما يرى قارئ الكتاب التعليق عليه أَو على بعضه في حواشيه[2].

---

[1]- محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، برقم 5027، (236/6).

[2]- المنتقى 96/1

ISSN : 2410-1818

ولا شك أن هذه التصويبات لها أهمية كبيرة عند علماء الحديث، فهي من أدلة ضبط العالم وإتقانه.

وأكتفي بمثال واحد لاهتمام الشيخ القرضاوي بمراجعة ضبط الكلمة في الحديث، وهو ما ورد في حديث 132- عن أَبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال لبلال: "يَا بِلَالُ حدثني بأرجى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الإِسْلَامِ، إني سَمِعْتُ دُفَّ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ؟"[1] قال المنذري "الدف": بالضم: صوت النعل حال المشي، وهنا راجع الشيخ القرضاوي قول العلامة الناجي في العجالة: كذا ضبطه -المنذري- فَوهِم، إذ لا نزاع بين أهل اللغة والغريب، أنه بفتح الدال وإنما المضموم الدف: الذي يُضرَب به كذا قال الجوهري ثم قال: وحكى أبو عبيد عن بعضهم "أن الفتح لغة فيه" يعني: في الثاني وقال ابن دَرَسْتُوَيه "هو مضموم في لغة الحجاز، مفتوح في سائر اللغات"[2].

المبحث الثالث: منهج الشيخ القرضاوي في نقل الحكم على الحديث: وفيه ثلاثة مطالب:

هذا المبحث في بيان منهج الشيخ القرضاوي في الاعتماد على الشواهد والمتابعات، وموقفه من حكم العلماء المعاصرين في الحكم على الحديث، وكيفية تطبيقه على كتابه المنتقى من أحاديث الترغيب والترهيب، وهو مكون من ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: منهج الشيخ القرضاوي في الاعتماد على الشواهد والمتابعات

إذا أردنا معرفة منهج الشيخ القرضاوي في تعامله مع الشواهد والمتابعات في روايات الحديث، فهذا يتطلب قراءة (المنتقى) (المجلد الأول والثاني) بتأمل، لمعرفة مدى عنايته بالشواهد، وهل يكثر منها أم لا، **وبعد قراءتي لكتاب (المنتقى) أستطيع القول أن الشيخ القرضاوي من المعتدلين في استعمال تحسين الحديث بالشواهد والمتابعات، خصوصًا إذا قال بهذا التحسين أحد العلماء المبرزين في علم الحديث قديمًا وحديثًا، أمثال الحفاظ المنذري وابن حجر والهيثمي**، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: قول الحافظ المنذري عن حديث 1007: وله شواهد، وحديث 1385: وشواهده كثيرة، وعقب عليه الشيخ القرضاوي في التخريج بقوله: ولكنه حسن لشواهده كما أشار إليه المنذري[3].

---

[1]- محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، باب فَضْلِ الطُّهُورِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَفَضْلِ الصَّلاَةِ بَعْدَ الْوُضُوءِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ برقم1149،(67/2).

[2]- المنتقى 187/1

[3] / المنتقى 711/2

ISSN : 2410-1818

وفي حديث 1905نقل الشيخ القرضاوي قول السخاوي في المقاصد الحسنة مرتضيًا له: حسنه شيخنا باعتبار شواهده[1].

وممن سلك مسلك الاعتماد على الشواهد والمتابعات من المتأخرين: العلامة أحمد شاكر والشيخ الألباني والشيخ شعيب الأرناؤوط والشيخ عبد القادر الأرناؤوط، وتابعهم الشيخ القرضاوي، وهذا المسلك مقارب لمنهج معظم علماء الحديث، فهم لا يكثرون من تحسين الأحاديث بالشواهد، إلا إذا قويت طرقها وتعددت مخارج الحديث، ولم يكن في رواتها مُتهم ولا كذاب، ولم تعارض أصلًا من أصول الشريعة.

أما إذا كثرت طرقها وعارضت أصلًا من أصول الشريعة فإنها تُطرح ولا يعتد بها عند الشيخ القرضاوي، ويمكن تلخيص منهجه في تحسين الأحاديث بالشواهد في النقاط التالية:

النقطة الأولى: ألا يكون الحديث مجمعًا على ضعفه بين أهل الحديث، فإذا كان الحديث مجمعًا على ضعفه؛ فإن الشيخ يطرحه ولا يعتبره شاهدًا.

النقطة الثانية: أن يكون تعدد الطرق حقيقيًا، بحيث لا ترجع إلى مخرج واحد.

النقطة الثالثة: الشيخ القرضاوي لا يقبل تحسين أحاديث المجاهيل والكذابين ولو كثرت طرقها.

النقطة الرابعة: الشيخ القرضاوي لا يقبل الأحاديث التي تعارض أصلًا من أصول الشريعة ولو كانت صحيحة، فضلًا عن ضعيفة تنجبر بالشواهد.

وبعد دراسة أحاديث (المنتقى) وجدت الشيخ القرضاوي يعتمد في تخريج الأحاديث عدة أحكام للشيخ الألباني والشيخ شعيب الأرناؤوط ومخرجو مسند الإمام أحمد، حكموا على أحاديث بالصحة أو الحسن بالشواهد والمتابعات وهذه أرقام الأحاديث بحسب الطبعة الأخيرة من الأعمال الكاملة:(39، 78، 89، 102، 149، 496، 502، 522، 618، 671، 822، 1439، 1584، 1703، 1822، 1905، 2115، 2164، 2261)

فهذه مجموعة أمثلة لقبول الشيخ القرضاوي أحكام الشيخ الألباني أو الشيخ شعيب ومخرجو المسند بالتصحيح أو التحسين بالشواهد والمتابعات.

1 / المرجع السابق 2 /1019.

ISSN : 2410-1818

وهذه نماذج من تعليقات الشيخ القرضاوي على أحاديث المنتقى، صرح فيها باعتماد الشواهد:

حديث 46- (مَن سلَكَ طريقًا يلتَمِسُ فيهِ علمًا، سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طريقًا إلى الجنَّةِ) وعلق بقوله: لكن له شواهد يتقوى بها[1].

حديث 1092 -"أَعْطُوا الأجيرَ أَجْرهُ قَبْلَ أَنْ يَجِف عَرَقُهُ"[2] رواه ابن ماجه، قال المنذري: وبالجملة فهذا المتن مع غرابته يكتسب بكثرة طرقه قوة، والله أعلم. نقل الشيخ القرضاوي كلام المنذري وأقره، ثم علق بقوله: وكذا حسنه المناوي في (فيض القدير) بمجموع طرقه. وذكره الألباني في صحيح الجامع[3].

حديث 97- علق عليه بقوله: لكن له شواهد يتقوى بها كما قال الألباني في "تخريج المشكاة" 355، ولذا ذكره في صحيح الجامع الصغير[4].

حديث102-علق عليه بقوله: وله عدة شواهد يقوى بها ذكرها الهيثمي في مجمع الزوائد[5].
حديث 393-"مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ فِي يَوْمِ الجمعةِ أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ مَا بَيْنَ الجُمُعَتَيْنِ". علق عليه الشيخ القرضاوي بقوله: له شواهد مرفوعة وموقوفة تشد أزره على أن للموقوف هنا حكم المرفوع، فمثله لا يقال بالرأي[6].
حديث 1018- "مَنِ احْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فَقَدْ بَرِئَ منَ اللَّهِ، وبرئ اللَّه مِنْهُ، وَأَيُّما أَهْلِ عَرْصَةٍ أَصْبَحَ فِيهِمُ امرؤٌ جائعٌ، فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُمْ في ذِمَّةُ اللَّه تَبَارَكَ وتَعَالى" رواه أحمد، وأبو يعلى، والبزار، والحاكم، وفي هذا المتن غَرَابةٌ، وبعضُ أسانيده جيد.

علق الشيخ القرضاوي بعد تخريج الحديث بقوله: وهم ابن الجوزي، فأورد الحديث في الموضوعات، وتعقبه السيوطي في اللآلئ بما يدل على قوة سنده، ونقل عن ابن حجر قوله:(إن للحديث شواهد تدل على صحته، ولا يجوز الإقدام على الحكم بالوضع قبل التأمل والتدبر) انتهى كلام

---

[1] – المنتقى1/151.

[2] – ابن ماجة، سنن ابن ماجة، باب أجر الأجراء برقم 2443، (510/3).

[3] – المرجع السابق 2 / 561.

[4] – المرجع السابق1 /49.

[5] – المرجع السابق 1/175.

[6] – المرجع السابق1 /196.

ISSN : 2410-1818

الحافظ ابن حجر في القول المسدد. وختم الشيخ القرضاوي هذا النقل مرتضيًا له بقوله: وهو كلام قوي[1].

المطلب الثاني: موقف الشيخ القرضاوي من حكم الشيخ المحدث المحقق أحمد شاكر والمحدث الألباني على الحديث

أولا: موقف الشيخ القرضاوي من حكم المحدث المحقق أحمد شاكر على الحديث

فقد عرف العلامة المحدث المحقق أحمد شاكر بتحقيقه لكتب الحديث كمسند الإمام أحمد وسنن الإمام الترمذي (وإن لم يكملهما) وكذلك (المحلى) لابن حزم الظاهري، وكانت له عناية بكتب المصطلح كشرحه المعروف (الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث) وشرحه لألفية السيوطي وأمثالها من الأعمال والتحقيقات العلمية، وذلك ما جعل لأحكامه مكانة حديثية عند علماء عصره ومنهم الشيخ القرضاوي الذي يصفه في بعض كتبه (العلامة الفقيه والمحدث الكبير)[2].

وفي مقدمة (المنتقى) وضح الشيخ القرضاوي موقفه من منهج الشيخ أحمد شاكر بقوله: واجتهدت فيما رواه الإمام أحمد - مما ليس في الصحيحين- أن أرجع إلى تحقيق العلامة الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- للمسند، إذا كان الحديث في الأجزاء التي حققها وخرج أحاديثها، وإن كان منهجه التساهل في توثيق بعض الرواة المختلف فيهم، أو الذين لم يوثقهم غير ابن حبان[3].

وبعد دراسة كتاب (المنتقى) نستطيع من خلال هذا التصريح والإشادة أن نعرف منهج الشيخ القرضاوي -رحمه الله- في التعامل مع منهج العلامة أحمد شاكر في قبول الأحاديث ونقدها في النقاط الآتية:

النقطة الأولى: الاعتماد على تصحيح الشيخ أحمد شاكر للأحاديث، ومن يطالع المنتقى يرى برهان ذلك في أحاديث كثيرة، منها سبيل المثال أرقام الأحاديث الآتية في الطبعة الأخيرة:(133، 185، 265، 498، 507، 603، 617، 816، 889، 911، 981، 982، 1035، 1044، 1297، 1356،

---

[1] – المنتقى 527/2.

[2]– أحمد بن شعيب النسائي، المجتبى من السنن، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، كتاب الصيام، باب وجوب الصيام تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب الطبعة الثانية، 1406 – 1986، (129/4) قال الشيخ الألباني/ صحيح.

[3] – المصدر السابق.

ISSN : 2410-1818

1416، 1626، 1788، 1874) فهذه عشرون حديثًا حكم الشيخ أحمد شاكر بتصحيحها وقبلها الشيخ يوسف القرضاوي

النقطة الثانية: يقبل الشيخ القرضاوي بعض آراء العلامة أحمد شاكر الحديثية في توثيق بعض الرواة المختلف فيهم، ومن أمثلة ذلك الأحاديث الآتية:

1-في حديث507-"أَتَاكُم شَهْرُ رَمَضَانَ، شَهْرٌ مُبَارَكٌ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ، تُفْتَحُ فِيهِ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَتُغْلَقُ فِيهِ أَبْوَابُ الْجَحِيمِ، وَتُغَلُّ فِيهِ مَرَدَةُ الشَّيَاطِينِ، لِلهِ فِيهِ لَيْلَةٌ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ، مَنْ حُرِمَ خَيْرَهَا فَقَدْ حُرِمَ"[1]. رواه النسائي، والبيهقي، كلاهما عن أبي قلابة عن أبي هريرة، ولم يسمع منه فيما أعلم.

وعلق الشيخ القرضاوي فقال: ذكر في "تهذيب التهذيب" في ترجمته: أنه سمع من أبي هريرة وعدد آخر من الصحابة ثم قال: ويقال: لم يسمع منهم. أي أنه رجح سماعه. والحديث في مسند أحمد أيضاً برقم 7148 وصحح شاكر إسناده، وقال: أبو قلابة لم يعرف بتدليس، والمعاصرة كافية في الحكم بوصل الإسناد[2].

2-وفي حديث617- صَلاةٌ في مَسْجِدِ قُباءَ كَعُمْرَةٍ"[3]. رواه الترمذي، وابن ماجه، والبيهقيُّ، وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

علق عليه الشيخ القرضاوي فقال: هو في الترمذي برقم (324) وفي ابن ماجه برقم (1411). وقد ذكر ابن كثير في التفسير (2/ 389): أن هذا الحديث صحيح. ولكن ابن العربي ضعفه، والذهبي استنكر تصحيح الترمذي له في "الميزان" في ترجمة زياد أبي الأبرد راويه، وقال العراقي: رواته كلهم ثقات، وقول ابن العربي: ضعيف غير جيد (فيض القدير 4/ 245)، وقال الشيخ شاكر في تعليقه على الترمذي معقبًا على كلام الذهبي: لا أدري ما وجه كونه منكرًا؟"![4]

***يعتمد الشيخ القرضاوي ترجيح الشيخ أحمد شاكر في إثبات سماع عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود من أبيه، كما رجح ذلك الإمام علي بن المديني والبخاري وأبو حاتم وابن معين، ونفى سماعه منه شعبة**

---

[1] – المصدر السابق.

[2] / المنتقى272/1.

[3] – ابن ماجة، أخرجه بن ماجة في سننه، باب ما جاء في الصلاة في مسجد قباء وقال الشيخ الألباني صحيح، سنن ابن ماجة (453/1)، قال الحاكم في مستدركه: هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه إلا أن أبا الأبرد مجهول (662/1).

[4] – المرجع نفسه 333/1.

ISSN : 2410-1818

والنسائي وابن معين في رواية والحاكم، وقال به المنذري في الترغيب، ومن أمثلة ذلك الأحاديث (1035، 1297، 1309، 1788)

3-حديث رقم 1297-وعن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه رضي الله عنهما عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: "مَثَلُ الذِي يُعِينُ قَوْمَهُ عَلَى غَيْرِ الْحَقِّ كَمَثَلِ بَعِيرٍ تَرَدَّى فِي بِئْرٍ، فَهُوَ يَنْزِعُ مِنْهَا بِذَنَبِهِ" رواه أبو داود، وابن حبان في صحيحه، وعبدُ الرحمن لم يسمع من أبيه"[1].

علق الشيخ القرضاوي بقوله: قد ثبت سماعه من أبيه كما رجح ذلك الشيخ شاكر في تخريجه للمسند[2]، ومثله في حديث رقم 1366.

وعند حديث1035 -وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: "لعن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- آكل الربا وموْكِلَهُ"[3] رواه مسلم، والنسائي، ورواه أبو داود، والترمذي، وصححه، وابن ماجه، وابن حبان في صحيحه، كلهم من رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، ولم يسمع منه.

علق عليه الشيخ القرضاوي فقال: رجح الشيخ شاكر سماع عبد الرحمن من أبيه، ونقل ترجيح البخاري لذلك. انظر الحديث رقم (3690). من المسند والحديث في المسند أيضًا برقم (3725) و (3737) وصحح شاكر إسناده في كليهما[4].

***يعتمد العلامة الشيخ القرضاوي ترجيح الشيخ أحمد شاكر في إثبات سماع الحسن البصري من أبي هريرة رضي الله عنه،** ومن ذلك:

حديث1044- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "لَيَأْتِيَن عَلَى النَّاسِ زَمَان لَا يَبْقى مِنْهُمْ أحد إلا أَكل الربا، فمَنْ لَمْ يأكلْهُ أصابَهُ مِنْ غُبارِه"[5] رواه أبو داود، وابن ماجه، كلاهما من رواية الحسن عن أبي هريرة، واختلف في سماعه، والجمهور على أنه لم يسمع منه

---

[1]- أحمد بن حنبل، أخرجه أحمد في مسند برقم 3801، (401/1) قال شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن عند من يصحح سماع عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود من أبيه مطلقا وضعيف عند من يقول إنه لم يسمع منه إلا اليسير، وأخرجه الحاكم في المستدرك، وعلق على ذلك بقوله: هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه، وقال الذهبي قي التلخيص: صحيح. المستدرك كتاب البر والصلة برقم 7275، (175/4).

[2]- المنتقى669/2.

[3] - مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب لَعْنِ آكِلِ الرِّبَا وَمُؤْكِلِهِ، برقم 4176، (50/5).

[4] - المرجع السابق 553/2

[5] ابن ماجة، سنن ابن ماجة، باب التغليظ في الربا، برقم 2278، (765/2) قال الشيخ الألباني: ضعيف.

ISSN : 2410-1818

علق الشيخ القرضاوي بقوله: رجح الشيخ شاكر سماع الحسن من أبي هريرة في تخريجه للحديث (7138) من المسند وأطال في ذلك فليراجع، والمسألة فيها خلاف[1].

وقد تعددت آراء العلماء في سماع الحسن من أبي هريرة، وأكتفي هنا بما ختم به الحافظ ابن حجر ترجمة الحسن البصري في كتاب تهذيب التهذيب بعد أكثر من ثلاث صفحات في التهذيب: سمع الحسن من أبي هريرة في الجملة. وقصته في هذا شبيهة بقصته في سمرة سواء[2].

وقال القاضي ابن العربي: لم يسمع الحسن من أبي هريرة، ولكن منقطع الحسن كمتصله؛ لجلالته وثقته وأنه لا يقبل إلا ما صح نقله وممن يقبل خبره[3].

وفي حديث 1356 - وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النّبيّ -صلى الله عليه وسلم- قال: "إِذَا رَأَيْتَ أُمَّتِي تَهَابُ أن تَقولَ لِلظَّالِمِ: يَا ظَالِمُ، فَقَدْ تُوُدِّعَ مِنْهُمْ"[4] رواه الحاكم، وقال: صحيح الإسناد.

علق عليه بقوله: ووافقه الذهبي (96/4) وفي إسناده عندهم محمّد بن مسلم (أبو الزبير) قال بعضهم: أنه لم يسمع من ابن عمرو، فالحديث منقطع ورد عليهم العلّامة أحمد شاكر في تخريج هذا الحديث في المسند (6521) ورجح سماعه من ابن عمرو بالأدلة هناك، وصحح إسناد الحديث: فليراجع وذكره الهيثمي في (7/ 262) (المجمع) وقال: رواه أحمد والبزار بإسنادين ورجال أحد إسنادي البزار رجال الصّحيح، وكذلك رجال أحمد[5].

---

[1]- المنتقى556/2

[2]- ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب235/2

[3]- أبوبكر بن العربي، عارضة الأحوذي 12 / 182

[4] - أحمد بن حنبل، مسند أحمد، برقم 6521،(163/2) قال شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف رجاله ثقات رجال الصحيح إلا أن أبا الزبير لم يسمع من عبد الله بن عمرو فيما قال أبو حاتم في المراسيل ونقله أيضا عن ابن معين ونقل ابن عدي في الكامل قوله: لم يسمع أبو الزبير من عبد الله بن عمرو ولم يره، فهو منقطع. وقال الحاكم في مستدركه أنه صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي: في التلخيص: صحيح. المستدرك كتاب الأحكام (108/4).

[5]/ المنتقى697/2.

ISSN : 2410-1818

وفي حديث1874- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "لعن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مخنثي الرجال الذين يتشبَّهون بالنساء، والمترجلات من النساء المتشبِّهات بالرجال، وراكب الفلاة وحده"[1] رواه أحمد من رواية الطيب بن محمد، وبقية رواته رواة الصحيح.

علق عليه بقوله: الحديث في المسند برقم (7842) وقال شاكر: إسناده صحيح، اعتمادًا على توثيق ابن حبان للطيب بن محمد، وإن ضعفه العقيلي وجهله أبو حاتم[2]!

ثانيا: موقف الشيخ القرضاوي من حكم الشيخ المحدث الألباني على الحديث:

لخص الشيخ القرضاوي تأثره بالشيخ الألباني رحمهما الله في المجلد الأول من الفتاوى الطبعة الجديدة للأعمال الكاملة فقال: إن الشيخ الألباني-في رأيي- هو أشهر علماء الحديث في عصرنا وخصوصًا في فن التخريج والتوثيق والتضعيف، **ومع هذا ليست كلمته هي النهائية في كل حديث يصححه أو يضعفه، فقد يخالفه غيره من علماء العصر، كالشيخ العلامة حبيب الرحمن الأعظمي، والشيخ شعيب الأرناؤوط، والشيخ عبد الفتاح أبي غدة وغيرهم.**

ولا غرابة أن يخالفوه كما خالف هو من قبله من الكبار في بعض الأحاديث، وقد يتخذ بعضهم نهجًا في التصحيح غير نهجه، كما كان العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر -رحمه الله-.

فحكم الشيخ بتضعيف حديث ليس هو الحجة القاطعة، والكلمة الفاصلة.

بل أقول: إنَّ الشيخ الألباني - حفظه الله - قد يضعف الحديث في كتاب، ويصححه في كتاب آخر[3].

وهكذا سرعان ما يتغير اجتهاد الشيخ في التصحيح والتضعيف، حتى إن هناك اختلافًا بين الطبعة الأولى من صحيح الجامع الصغير وزيادته، وضعيف الجامع الصغير وزيادته، وبين الطبعة الثانية منهما، فقد حدث نقل بعض الأحاديث من هذا الكتاب إلى ذاك بالعكس.

وهذا لا ينكر على الشيخ، بل يذكر له ويشكر؛ لأنه يرجع إلى الحق إذا تبين له، بالعثور على طريق أخرى للحديث، أو الاطمئنان إلى راو لم يكن مطمئنًا إليه من قبل، أو ظهور علة قادحة في

---

[1] – أحمد بن حنبل، مسند أحمد، برقم 7842، (287/2) قال شعيب الأرنؤوط: صحيح دون قوله " وراكب الفلاة وحده " وهذا إسناد ضعيف لجهالة طيب بن محمد.

[2] / المنتقى941/2.

[3] – يوسف القرضاوي، فتاوى القرضاوي، الدار الشامية ضمن الأعمال الكاملة، عام 2022 مجلد رقم 41 467/1.

ISSN : 2410-1818

سند الحديث أو متنه، أو غير ذلك، والمقصود أن هذا المجال قابل للاجتهاد واختلاف الآراء، وقد يتنبه المفضول إلى ما يفوت الفاضل[1].

وقد ثبت الشيخ القرضاوي على هذا المنهج في التعامل مع أحكام المحدث الألباني في كتابه المنتقى، **وأستطيع القول بأن موقف الشيخ القرضاوي من أحكام الشيخ الألباني الحديثية ينقسم إلى قسمين:**

القسم الأول: أحكام قبلها الشيخ القرضاوي -رحمه الله- دون الاعتراض عليها أو نقدها، والسبب أنها وافقت القواعد الحديثية التي يعتمدها الشيخ في قبول الرواية أو ردها، وليس لأن القائل بها الشيخ الألباني -رحمه الله- وهذه نقطة في غاية الأهمية في منهجية الشيخ القرضاوي في التعامل مع تصحيح وتضعيف أقرانه من أهل العلم، وهي بحاجة إلى دراسة مستقلة بذاتها في بيان جانب مهم من جوانب شخصية الشيخ القرضاوي مع أقرانه وشيوخه.

وقد قمت بإحصاء أحكام الشيخ الألباني التي قبلها الشيخ القرضاوي، بحسب الطبعة المنتقى الجديدة فوجدت الآتي:

عدد الأحكام بالتصحيح هي 69 حديثًا.

عدد الأحكام بالتحسين هي 42 حديثًا.

القسم الثاني: **أحكام لم يقبلها الشيخ القرضاوي لاختلاف علماء الجرح والتعديل في توثيق الراوي وتضعيفه، وبالتالي تعددت الأقوال في تحسين الحديث وتضعيفه، وعدد الأحاديث التي حكم الألباني عليها بالضعف** وهي في كتاب (المنتقى) 11 حديثًا، منها على سبيل المثال:

1- حديث (232): «ثلاثة لا ترفع صلاتهم فوق رؤوسهم شبرًا..»[2].

بعد أن عزاه لابن ماجه وذكر تحسين الحفاظ البوصيري ومغلطاي والعراقي لسنده، قال: وضعفه الألباني في تخريج كتابنا «الحلال والحرام»؛ لأنَّ في روايته عبيدة بن الأسود، مع أن الحافظ في «التقريب» قال فيه: صدوق ربما دلس، ونقل في التهذيب قول أبي حاتم: ما بحديثه بأس، واقتصر

[1]- يوسف القرضاوي، فتاوى القرضاوي 470/1.

[2] – ابن ماجة، سنن ابن ماجة، باب من أم قوما وهم له كارهون، برقم 971، (311/1) في الزوائد إسناده صحيح ورجاله ثقات، قال الشيخ الألباني: ضعيف بهذا اللفظ وحسن بلفظ العبد الآبق مكان أخوان متصارمان.

ISSN : 2410-1818

عليه في الخلاصة، ولم يذكره الذهبي في المغني في الضعفاء، ولا في الميزان، ولا ابن حجر في لسان الميزان، **فالحديث لا ينزل عن الحسن، والحديث الذي بعده يشهد له**[1].

2-حديث 1091- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: قال الله تعالى: "ثلاثة أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَن كُنتُ خَصْمَهُ خَصَمْتُهُ: رَجُل أَعْطَى بي ثُمَّ غَدَرَ، وَرجل بَاعَ حُرا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجل اسْتأجَرَ أَجِيرا، فَاسْتَوْفَى مِنْهُ، وَلَمْ يعْطِهِ أَجْرَهُ"[2] رواه البخاري، وابن ماجه، وغيرهما.

قال الشيخ القرضاوي: وغفل السيوطي فاقتصر في الجامع الصغير على عزوه لابن ماجه، وعجب المناوي من ذهوله هذا، وأعجب منه وضع الشيخ الألباني للحديث في ضعيف الجامع، وأحال على كتابه (الإرواء) الذي انتهى فيه إلى القول بأن إسناده في البخاري ضعيف، وأحسن أحواله أن يحتمل التحسين[3]!

3-حديث 587- وعن الشريد رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: "من قتل عُصْفورًا عَبَثًا عجّ إلى الله يوم القيامة يقول: يا رب، إن فلانًا قتلني عَبَثًا، ولم يقتلني منفعة"[4]. رواه النسائي وابن حبان في صحيحه، وعلق الشيخ القرضاوي بقوله: في النسائي وفي موارد الظمآن: باب النهي عن الذبح لغير منفعة، ورواه أيضًا أحمد (4/ 389). وهذا الحديث يشهد للحديث قبله، وقد صححه ابن حبان، وأقره المنذري. ولكن الألباني ضعفه أيضًا؛ لأنه من طريق عامر الأحول عن صالح بن دينار، بدعوى أن صالحًا مجهول، وعامرًا ضعيف لسوء حفظه، والأول ذكره ابن حبان في الثقات[5].

4-حديث 1442 - وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّه سمعَ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول حين نزلت آية الملاعنة: "أَيُّما امْرأةٍ أدْخلَتْ عَلَى قوْمٍ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ فَلَيْسَتْ مِنَ اللهِ في شَيء، وَلَنْ يُدْخِلَهَا اللهُ جَنَتَهُ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ جَحَدَ وَلَدَهُ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ احْتَجَبَ اللهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيامَةِ، وَفَضَحَهُ عَلَى رُؤُوسِ الأولِينَ والآخِرِينَ"[6] رواه أبو داود، والنسائيُّ، وابن حبَّان في صحيحه.

---

[1]- المنتقى 111/1.

[2] – رواه البخاري بغير لفظ ومن كنت خصمه خصمته، باب إثم من منع أجر الأجير، برقم 2270، (118/3).

[3] / المنتقى 2 / 561.

[4] النسائي، سنن النسائي، باب من قتل عصفورا بغير حقها برقم 4446، (239/7)، قال الشيخ الألباني: ضعيف، وأحمد في مسنده برقم 19488، (389/4)، قال شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف لجهالة حال صالح بن دينار.

[5] / المنتقى 1 /303.

[6] النسائي، سنن النسائي، باب التغليظ في الانتفاء من الولد، برقم 3481، (179/6) قال الشيخ الألباني: ضعيف.

ISSN : 2410-1818

وعلق الشيخ القرضاوي فقال: كما رواه الحاكم وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي (2/ 202، 203) وصححه الدارقطني في (العلل) كما ذكره الحافظ في (التلخيص) وضعفه الألباني في (الإرواء) برقم (2367) بسبب تفرد عبد الله بن يوسف به، وهو تابعي لم يرو عنه سوى يزيد بن الهاد، وقد ذكره ابن حبَّان في الثقات[1].

وهذا الحديث قد ضعفه الشيخ شعيب في تحقيقه لصحيح ابن حبان[2].

5- 1932- وعن بنانة مولاة عبد الرحمن بن حيان الأنصاري أنها كانت عند عائشة رضي الله عنها إذ دخل عليها بجارية وعليها جلاجل يصوتن، فقالت: لا تدخلها عليّ إلا أن تقطعن جلاجلها، وقالت: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: "لا تدخل الملائكة بيتا فيه جرس"[3] رواه أبو داود، ونقل الشيخ القرضاوي قول النووي في المجموع 467/4 رواه أبوداود بإسناد جيد، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع[4].

المطلب الثالث: نماذج مختصرة من تعليقات الشيخ القرضاوي الحديثية على بعض أحاديث المنتقى

هنالك عبارات بارزة تدل على اختيارات الشيخ القرضاوي الحديثية في المنتقى وعلى قناعته بقبولها من الناحية الحديثية، منها:

1-يعتمد مصطلح (صححه الحاكم و وافقه الذهبي) وقد أكثر الشيخ القرضاوي منه جدا حتى أنه زاد على100 موضع في الكتاب، وهو بهذا يتابع من قال به وأستخدمه من علماء الحديث كالحفاظ الكبار: كالزيلعي وابن كثير والعراقي وابن حجر والسخاوي، ومن العلماء المعاصرين أحمد شاكر وأحمد بن الصديق الغماري وعبد الله بن الصديق وعبد الفتاح أبو غدة والألباني و شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط -رحمهم الله تعالى- وغيرهم كثير، وهذا المصطلح حوله نقاش طويل عند المعاصرين، إثباتًا ونفيًا، وقد كُتبت فيه أبحاث ومقالات، وليس المقام مقام مناقشة ذلك، بل المقصود سرد أهم وأشهر تعليقات الشيخ القرضاوي الحديثية.

2- يكرر في مواضع قليلة عبارة (وسكت عليه الذهبي) وهي في 12موضعًا.

---

[1] / المنتقى 718/2.

[2] / ابن حبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط مؤسسة الرسالة 418/9 حديث رقم 4108.

[3] مسند أحمد برقم 26094، (242/6) قال شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف

[4] / المنتقى 1010/2

3- يهتم بالموقوف لفظًا المرفوع حكمًا، ومن أمثله ذلك الأحاديث التالية في المنتقى:(267، 391، 797، 2128).

4- قد يؤيد الحديث الضعيف بآية قرآنية كما في حديث رقم 772 -"مَا تَرَكَ قَوْمٌ الْجِهادَ إِلّا عَمَّهُمُ اللّهُ بِالْعَذابِ"[1]. رواه الطبراني بإسناد حسن، وعلق عليه الشيخ القرضاوي بقوله: وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط عن شيخه علي بن سعيد الرازي قال الدار قطني: ليس بذاك، وقال الذهبي: روى عنه الناس. أقول: ويشهد للحديث قوله تعالى: {إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ}[2].

❖ علق على حكم الإمام المنذري على حديث رقم (13): «رواه النسائي وابن ماجه بإسناد جيد»، بقوله -رحمه الله-: «ورواه الحاكم أيضًا وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي [3] (311/1).

وفي هذا النقل تقوية لحكم الإمام الحافظ المنذري على الحديث

❖ علق الشيخ القرضاوي على قول الحافظ المنذري على حديث رقم 19: «رواه ابن ماجه والحاكم والبيهقي في كتاب الزهد له وغيره، وقال الحاكم: صحيح ولا علة له» بقوله: «ووافقه الذهبي في موضعين (4/1– 328/4)، وأما في زوائد ابن ماجه فضعفه بابن لهيعة، مع أن الراوي عنه هو عبد الله بن وهب، والتحقيق: أنه إذا روى عنه أحد العبادلة -ومنهم ابن وهب- فحديثه مقبول، ويصححه كثير من المحققين. وكان الأولى أن يضعف بعيسى بن عبد الرحمن -في سند ابن ماجه- وهو متروك. وسند الحاكم في الموضع الأول ليس فيه ابن لهيعة ولا عيسى، فهو العمدة»[4].

❖ وقال الشيخ القرضاوي في تخريج حديث رقم (2226): قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير ورجاله موثقون (13/2) ولم ينسبه إلى أحمد، وقد بحثت عنه في (المسند) في طبعتيه فلم أجده، ولا في (الفتح الرباني) في الجنائز ولم يشر إليه في المعجم المفهرس ولهذا أعتقد أن ذكر (أحمد) بدل (الطبراني) هنا وهم أو سبق قلم[5].

---

[1] المعجم الأوسط برقم 3839، (148/4).

[2] / المنتقى 397/1

[3] / المنتقى 10/1

[4] / المنتقى 13/1

[5] / المنتقى 1079/2

ISSN : 2410-1818

❖ ونقل في تخريج حديث رقم 2247: قول الحافظ الذهبي: ابن بحير (أحد الرواة) ليس بالعمدة ومنهم من يقويه، وهانئ روى عن جماعة، ولا ذكر له في الكتب الستة.

علق الشيخ القرضاوي بقوله: والعجب أن الذهبي وافق الحاكم على تصحيح حديث من طريق ابن بحير قبل هذا الحديث مباشرة. وابن بحير وثقه ابن معين وغيره، واضطرب فيه قول ابن حبان[1].

❖ وقال في تخريج حديث رقم 2354 بعد قول المنذري: «رواه والبيهقي». بقوله: قصر المنذري -رحمه الله-، إذا اقتصر على البيهقي، وهو عند الترمذي في صفة الجنة (2547)، وقال: حسن صحيح، والحديث في

صحيح ابن حبان (2623) ومسند أحمد (5/5)، ومسند الدارمي (2839)[2].

1 / المنتقى 1088/2

2 / المنتقى 1162/2

ISSN : 2410-1818

الخاتمة

بعد هذه الرحلة المباركة بتوفيق الله وعونه وفضله سبحانه، مع العلامة الفقيه الموسوعي الشيخ يوسف القرضاوي -رحمه الله- في بحث حول اختياراته الحديثية ومنهجه في كتابه (المنتقى من الترغيب والترهيب) نحط هذه الرحلة في هذه الخاتمة، التي نستعرض فيها النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

- مقدمة الانتقاء مقدمة علمية تربوية حكيمة تتصف بالتدرج، وتؤكد على أهمية الترغيب والترهيب في القرآن والسنة مع نقد كل من يقلل من أهميتهما وأثرهما في الأفراد والمجتمعات.

- خطة مقدمة الانتقاء الحديثية خطة توافق منهج معظم علماء الحديث في باب التصحيح والتحسين وقد نجحت إلى حد كبير.

- يعبر كتاب (المنتقى) عن الملكة الحديثية العامة للشيخ القرضاوي في معرفة الأحاديث الصحيحة والحسنة، وهو أفضل ما كتبه في الجانب التطبيقي لاختيار الأحاديث النبوية في باب الترغيب والترهيب، ومن أراد برهان ذلك فلينظر اختياراته لأحاديث المنتقى وتعليقاته الحديثية.

-مذهب الشيخ -رحمه الله- في عدم رواية الحديث الضعيف في فضائل الأعمال فيه تشدد من حيث التنظير والتأصيل، وفاتته عند الممارسة العملية في كتابه (المنتقى) بعض الأحاديث الضعيفة، وقد مرت الإشارة إلى شيء من ذلك.

-وقوع الشيخ -رحمه الله- في شيء من المآخذ التي يأخذها على العلماء الذين ذكروا بعض الأحاديث الضعيفة في مصنفاتهم، فقد ذكر 32 حديثًا ضعيفاً، ولكنها من الضعيف الذي تنطبق عليه شروط الجمهور.

-يعتمد الشيخ القرضاوي تصحيح وتحسين الإمام الترمذي، وكذلك مشاهير الحفاظ كالمنذري والهيثمي والحافظ ابن حجر، وقد يخالف أحكام الحافظ المنذري في بعض الأحاديث نادرًا.

-يعتمد في الغالب على أحكام الشيخ أحمد شاكر والشيخ الألباني في التصحيح والتحسين غالبًا، مع قبوله لبعض آراء الشيخ شاكر الحديثية في التوثيق والتضعيف.

-يخالف الشيخ القرضاوي الشيخ الألباني تضعيفه لبعض الأحاديث خاصة إذا وجد بعض علماء الحديث يحسنونها.

ISSN : 2410-1818

-يعتني الشيخ القرضاوي بمراجعة كتب الحديث الأصلية للتأكد من ضبط ألفاظ الحديث.

-توجد مصطلحات يكررها الشيخ القرضاوي في كتاب المنتقى تدل على قناعته الحديثية بها ، مثل (صححه الحاكم ووافقه الذهبي) فقد كررها كثيرا ، و(وسكت عنه الذهبي) فقد وردت في12 موضعًا ، ويستخدم عبارة (موقوف لفظًا مرفوع حكمًا).

-قد يؤيد الحديث الضعيف سندًا بآية قرآنية كما في حديث (ما ترك قوم الجهاد إلا عمهم الله بعذاب من عنده).

-تعليقات الشيخ القرضاوي الحديثية في المنتقى تدل على مشاركته المتميزة في علم الحديث، ولكنه لم يشتهر بالتخصص في الدارسات والبحوث الحديثية.

ثانيا : التوصيات:

يوصي الباحث الجهات ذات العلاقة بالبحث العلمي والإرشادي بالآتي:

1_ دعم الدراسات الحديثية في الماجستير والدكتوراه بدراسة منهج الشيخ القرضاوي في اختيار الأحاديث في أهم كتبه من الأعمال الكاملة.

2 – دراسة المنتقى من الترغيب والترهيب دراسة أكاديمية مفصلة في أطروحة أكاديمية.

3-يرشح كتاب المنتقى أن يكون ضمن الكتب التي يقرأها أئمة المساجد في دروسهم الدعوية

4_ جمع المشتغلين بالحديث النبوي على ندوة حديثية تتناول المقارنة والمقاربة بين المناهج القديمة والحديثة في ضوء منهج الدكتور القرضاوي.

والحمد لله رب العالمين

ISSN : 2410-1818

المصادر والمراجع

1- القرضاوي: المنتقى من كتاب الترغيب والترهيب للمنذري، الناشر: جامعة قطر، مركز بحوث السنة والسيرة - الدوحة، ط. الأولى: 1408هـ- 1988م.

2- القرضاوي: المنتقى من كتاب الترغيب والترهيب، الدار الشامية ضمن الأعمال الكاملة، عام 2022مجلد رقم 59، 60.

3- القرضاوي: كيف نتعامل مع السنة النبوية، الدار الشامية ضمن الأعمال الكاملة، عام 2022 مجلد رقم 57.

4- القرضاوي: المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة، الدار الشامية ضمن الأعمال الكاملة، عام 2022مجلد رقم 36.

5- القرضاوي: -مدخل لدراسة السنة، الدار الشامية ضمن الأعمال الكاملة، عام 2022مجلد رقم 57.

6- القرضاوي: الفتاوى، الدار الشامية ضمن الأعمال الكاملة، عام 2022 مجلد رقم 41.

7- القرضاوي: الرسول رحمة للعالمين (سيرة)، الدار الشامية ضمن الأعمال الكاملة، عام 2022 مجلد رقم 56.

8- سنن أبي داود السجستاني تحقيق الشيخ محمد عوامة ط: مؤسسة الريان: 2009

9- سنن الترمذي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط الرسالة العالمية:2017.

10- سنن ابن ماجه، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط الرسالة العالمية: 2013.

11- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط مؤسسة الرسالة 1998.

12- عارضة الأحوذي شرح سنن الترمذي، للقاضي ابن العربي المالكي، ط: المنيرية .

13- تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط: دار الفكر – بيروت.

14- الترغيب والترهيب للحافظ المنذري، تعليق محمد خليل هراس /10ط دار الإمام أحمد.

15- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، للعماد الحنبلي، 480/7ط دار ابن كثير، دمشق.

16- عجَالة الإملاءِ للبرهان الناجي 132/1ط مكتبة المعارف، الرياض.

17- شرح العلل الصغير لأبن رجب الحنبلي، ت: همام عبد الرحيم، ط: الرشد – الرياض 200.